

شؤون النفط في البحرين في عهد الشيخ سلمان بن حمد (1942-1961م):

"دراسة في ضوء الوثائق البريطانية"

ثابت العمري* ومراد القضاة**

تاريخ الاستلام: 2020/09/13

تاريخ القبول: 2021/04/15

<https://doi.org/10.51405/19.1.5>

ملخص

يهدف هذا البحث إلى تسليط الضوء على شؤون النفط في إمارة البحرين في عهد الشيخ سلمان بن حمد آل خليفة (1942-1961م)، بالاعتماد على الوثائق البريطانية، حيث تناول البحث كيفية اكتشاف النفط، والأسباب التي أدت إلى توقف عمليات التنقيب خلال الأعوام 1942-1945م، وأهم الامتيازات النفطية، والتعديلات التي حصلت عليها، وإنشاء المنشآت النفطية الجديدة، والآبار التابعة لها، وأخيراً ما شكله النفط من إيرادات لإمارة البحرين.

توصل هذا البحث إلى أن الأوضاع الاقتصادية في البحرين كانت في البداية تقليدية وبسيطة، تعتمد على الصيد، وجمع اللؤلؤ، والتجارة، والزراعة، ثم انقلب الاقتصاد البحريني رأساً على عقب بعد أن تم اكتشاف النفط، وتزايد إنتاجه في عهد الشيخ سلمان بن حمد ليتحول الاقتصاد البحريني إلى إنتاج ريعي يعتمد في ثلاثة أرباعه على النفط كمصدر وحيد للاقتصاد البحريني، واستفادة البحرين من إيراداته في توزيعها على القطاعات الاقتصادية كافة، وظهور تدخل الحكومة البريطانية، ومحاولة فرض سيطرتها على شؤونها كافة.

الكلمات المفتاحية: البحرين، شيخ البحرين، بابكو، النفط، الحكومة البريطانية.

تمهيد

تمتعت البحرين بموقع استراتيجي كبير في وسط الخليج العربي، وعلى طرق المواصلات العالمية ما بين أوروبا والهند، وجنوب شرق آسيا، وشرق أفريقيا، وأوروبا، مما جعلها محط

© جميع الحقوق محفوظة لجمعية كليات الآداب في الجامعات الأعضاء في اتحاد الجامعات العربية 2022.

* أستاذ مشارك - قسم التاريخ - جامعة اليرموك.

** ماجستير تاريخ - قسم التاريخ - جامعة اليرموك.

صراع القوى الإقليمية والدولية، وعلى رأسها بريطانيا التي وضعت يدها عليها في الربع الأول من القرن التاسع عشر، وخاصة بعد أن أصبحت مزدهرة اقتصادياً بين دول الخليج العربي على صعيد تجارة الترانزيت، والجمارك، وما تبعها من اكتشاف النفط.

بدأ الاهتمام البريطاني بالتجارة الشرقية، وإقامة محطات ومراكز استراتيجية مع تأسيس شركة الهند الشرقية (East India Company) في عام 1600م، ثم ازداد هذا الاهتمام مع حملة نابليون بونابرت (Napoleon Bonaparte) على مصر خلال المدة (1798-1801م)، والتي سعت من خلالها فرنسا إلى قطع طريق مواصلات بريطانيا مع مراكز نفوذها، وإضعافها ثم الحلول مكانها. وكانت منطقة الخليج العربي بطرفيها الشرقي والغربي من أبرز المناطق التي رغبت بريطانيا في السيطرة عليها، وهو الأمر الذي دفعها إلى إبعاد كل الدول المنافسة لها كالبرتغال، وهولندا، وفرنسا، والدولة العثمانية، وغيرها⁽¹⁾.

سعت بريطانيا في في سبيل إحكام سيطرتها على الخليج العربي إلى إضعاف القوى المحلية فيه، وربط المشيخات والإمارات بسلسلة من الاتفاقيات والمعاهدات المتنوعة من أجل تحقيق مصالحها السياسية والاقتصادية والأمنية، وإبعاد كل القوى المنافسة لها على المستويين الداخلي والخارجي. ولقد كانت البحرين من ضمن اهتمامات بريطانيا لموقعها المميز على خط التجارة العالمي قديماً، ولمركزها الاستراتيجي كمراقب مهم في الخليج العربي في العصر الحديث. ونتيجة لهذه الأهمية، ولنشاطها التجاري المزدهر سعت بريطانيا إلى إجبار حكامها من آل خليفة على عقد عدد من الاتفاقيات التي حرمتهم من سلطانهم ونفوذهم، وجعلتهم تحت الحماية البريطانية، والتي كان من أبرزها اتفاقية عام 1888م التي فرضت فيها الحماية على البحرين، واستمرت حتى استقلالها في عام 1971م⁽²⁾.

أهمية الدراسة

تكمن أهمية هذه الدراسة في أنها تلقي الضوء على حقبة مهمة من تاريخ البحرين تمثلت في الانتقال من الاقتصاد التقليدي المنتج إلى الاقتصاد الريعي الذي يعتمد في ثلاثة أرباعه على النفط، وسط تراجع واضح لباقي القطاعات الاقتصادية الأخرى، سواء كانت زراعية أم صناعية؛ لا سيما صيد اللؤلؤ والسمك وصناعة السفن وغيرها. وجاءت هذه الدراسة لتزيل الغموض عن التطورات التي شهدتها الأوضاع الاقتصادية البحرينية وعلى رأسها اكتشاف النفط، وما رافقه من تنافس دولي حاد للاستحواذ على هذه الثروة المهمة، وخاصة بين الشركات البريطانية، والأمريكية.

أهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى بيان كيفية اكتشاف النفط في البحرين، ودور بريطانيا في اكتشافه، ومحاولة استغلاله، وتوظيفه في خدمة مصالحها. وترمي أيضاً إلى تتبع نضال الحكومة البحرينية في سبيل معالجة الاختلالات التي تضمنها الاتفاقيات النفطية في عهد الشيخ سلمان بن حمد⁽³⁾. وأخيراً بيان الآثار التي نتجت عن اعتماد البحرين على قطاع النفط دون القطاعات الاقتصادية الأخرى.

الدراسات السابقة

استفادت الدراسة من عدد من المصادر، والمراجع، والأبحاث ذات العلاقة بموضوع النفط في البحرين، وكان من أهمها كتاب "مذكرات بلجريف"، الذي يعد مصدراً غنياً؛ لما احتواه من معلومات مهمة تخص موضوع الدراسة، حيث كان بلجريف من المعاصرين لفترة الدراسة، وكان يتولى منصب مستشار حكومة البحرين في عهد الشيخ سلمان بن عيسى، ولقد أغنى الدراسة في توضيح أهم العقبات التي واجهت البحرين في مرحلة التنقيب عن النفط، والدعم الذي قدمه في تأييد مطالب الشيخ سلمان في سبيل تحسين شروط الامتياز النفطي مع شركة بابكو، بهدف الحصول على عوائد وإيرادات مالية أفضل.

ومن المراجع العربية التي أفادت الدراسة كان كتاب "مشكلات التغيير السياسي والاجتماعي في البحرين" لمحمد غانم الرميحي؛ وذلك لما تضمنه من معلومات ساعدت في توضيح بعض المصطلحات والمفاهيم، والدور البريطاني في تنمية الاقتصاد البحريني، ودور شركات النفط في عمليات التنقيب. كما بين أهم التعديلات التي أجريت على الامتياز النفطي الأول، وبين كذلك أهم المشاكل التي واجهت الأيدي العاملة في شركة نفط البحرين بابكو.

وعلى الرغم من أهمية الدراستين فإنهما لم تقدموا معلومات كافية، وخاصة فيما يتعلق بحيثيات عمليات التنقيب عن النفط، والأرقام المتعلقة بكميات الاستخراج والتكرير، ومحاولات الاستغلال التي مارستها شركة بابكو في سبيل الاستفادة من أكبر قدر من عائدات النفط المالية، وحرمان حكومة وشعب البحرين منها.

منهج الدراسة ومصادرها

اعتمد هذا البحث على المنهج التاريخي بشقيه الوصفي والتحليلي، فبعد أن تمت عملية جمع المادة التاريخية من مصادرها الأصلية، وقراءتها قراءة متأنية جرى لها تمحيص، وتحليل، ومقارنة

بهدف الوصول إلى الحقائق التاريخية التي تشكل محور الدراسة من جميع جوانبها، وأخيراً إعدادها وإخراجها في قالب الذي جاءت عليه.

اعتمدت هذه الدراسة بالدرجة الأولى على الوثائق البريطانية المنشورة، وهي تضم أوراقاً من وزارة الخارجية البريطانية، وحكومة الهند وممثليها السياسيين في منطقة الخليج العربي، والتي كان من أهمها: سجلات البحرين (R.B) (Records of Bahrain)، حيث تتبعت هذه السجلات مراحل تطور البحرين، والتغيرات السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، والعلاقات الإقليمية والدولية التي رافقت مراحل تطورها. ومنها أيضاً وثائق امتيازات النفط في الخليج العربي (Arabian Gulf Oil Concessions) (A.G.O.C)، وسجلات التنمية الوطنية لدول مجلس التعاون الخليجي (The Gcc States National Development Records) (G.S.N.D).

ومن الوثائق البريطانية المهمة أيضاً التي جاءت تحت عنوان امتيازات النفط في الخليج العربي (A.G.O.C) (Arabian Gulf Oil Concessions)، والتي نشرت في عام 1989م وتتألف من جزئين، وتحتوي على عدد كبير من البرقيات، والرسائل، والتقارير بين شركات النفط الأجنبية، والوكلاء السياسيين في البحرين، والمقيمين السياسيين في بوشهر، وجاءت هذه الوثائق باللغة الإنجليزية، وقدمت معلومات واضحة حول عمليات الحفر، والتنقيب عن النفط في البحرين والخليج العربي. وأخيراً سجلات التنمية الوطنية لدول مجلس التعاون الخليجي (The Gcc States National Development Records) (G.S.N.D)، التي نشرت في عام 1994م، وتتألف من تسعة أجزاء، وتحتوي على امتيازات النفط لدول الخليج العربي، والمعاهدات النفطية بين الشركات الأجنبية، وإمارة البحرين، ودول الخليج العربي.

مراحل اكتشاف النفط في إمارة البحرين

وقّع شيخ إمارة البحرين عيسى بن علي آل خليفة (1869-1932م)⁽⁴⁾ في عام 1915م تعهداً لبريطانيا نص على عدم منح أي موافقة أو امتياز للتنقيب عن النفط في أراضيه لطرف آخر إلا بعد الحصول على موافقة من الحكومة البريطانية، وبعد مرور ما يقارب سبع عشرة سنة على هذا التعهد اكتشف النفط في البحرين، أي في العام 1932م. ويمكن القول إن اكتشاف النفط في إمارة البحرين كان مبكراً، ففي عهد الشيخ حمد بن عيسى آل خليفة (1923-1942م)⁽⁵⁾ عملت الحكومة البحرينية مع عدد من المساعدين البريطانيين في إمارة البحرين عام 1923م على تحسين الأوضاع الاقتصادية فيها، فحاولت أن تركز على زيادة الإنتاج الزراعي، لكنها واجهت صعوبات كثيرة كان أهمها ندرة المياه، التي تغلبت عليها بتوفير المياه من خلال حفر الآبار الجوفية⁽⁶⁾.

تزامنت اهتمامات الإمارة لتوفير المياه مع قدوم رجل الأعمال النيوزلندي من أصول بريطانية الرائد فرانك هولمز (Major Frank Holmes)⁽⁷⁾ إلى منطقة الخليج العربي، وهو الذي كان ممثلاً

لشركة نفط بريطانية صغيرة في المنطقة، وهي النقابة الشرقية العامة المحدودة (Eastern and General Syndicate Limited)، وكان يسعى للحصول على عدد من الامتيازات للتنقيب عن النفط⁽⁸⁾، حيث تواصل معه أخوان من البحرين هما: علي ومحمد تيم، وطلبوا منه باسم شيخ البحرين حفر عدد من آبار المياه في إمارة البحرين⁽⁹⁾.

نفذ هولمز مطلبهم وحفر عدداً من الآبار، ومقابل إنجازاته كافأه الشيخ بمنحه حق امتياز البحث عن النفط بمساحة تقدر حوالي (405,52) كم² بتاريخ 2 كانون الأول 1925م، لمدة ثلاث سنوات، مقابل أن يدفع مبلغاً قيمته حوالي (10,000) روبية سنوياً للشيخ، على أن يزداد هذا المبلغ إذا تم اكتشاف النفط⁽¹⁰⁾.

تعدّ البحرين من أقدم دول الخليج العربي في التنقيب عن النفط واكتشافه، إذ يعود تاريخ أول امتياز نفطي وقّع في البحرين إلى عهد الشيخ عيسى بن علي آل خليفة، حيث وقعت شركة النقابة الشرقية العامة المحدودة، ذات الأصول البريطانية بفضل مساعي السيد فرانك هولمز اتفاقية التنقيب في 12 أيار 1923م، وتضمنت الاتفاقية (27) بنداً شملت الحقوق والالتزامات بين الأطراف الموقعة، بالإضافة إلى خريطة تحدد مناطق الامتياز الخاضعة للشركة⁽¹¹⁾. وقد باشرت الشركة عملها في إمارة البحرين عام 1923م⁽¹²⁾، إلا أن الشركة قامت بعد عامين من هذا الاتفاق بعرض امتياز التنقيب على شركة الخليج الشرقية (East Gulf Company) ذات الأصول الأمريكية⁽¹³⁾. ولم ينجح العرض بسبب التحديات التي واجهت الشركة الجديدة، وأهمها التعارض مع مصالح بريطانيا بسبب أصول الشركة كونها غير بريطانية⁽¹⁴⁾، فضلاً عن دخولها في اتفاقية الخط الأحمر منذ عام 1928م⁽¹⁵⁾، التي كانت تمنعها من التنقيب عن النفط في أراضي إمارة البحرين، ولإنهاء هذا الخلاف اشترت شركة ستاندرد أويل كومباني أوف كاليفورنيا (Standard Oil Company of California) هذا الامتياز في 21 كانون الأول 1928م من شركة الخليج الشرقية، مقابل مبلغ (50,000) دولار، ثم اتفقت مع شيخ البحرين على تأسيس شركة مملوكة بكاملها للشركة تحت اسم شركة نفط البحرين بابكو (BAPCO) - (Bahrain Petroleum Company Ltd)، وتسجيلها في كندا برأسمال مقداره (100,000) دولار⁽¹⁶⁾.

باشرت الشركة عمليات الحفر سنة 1931م، وتمكّنت بعد عام من الحفر من اكتشاف النفط في منطقة جبل الدخان بجزيرة المنامة التي تدفق النفط فيها على عمق (612,04) متراً، وبلغت كمية إنتاجه في عام 1932م حوالي 34 طناً يومياً⁽¹⁷⁾. وأخذت البحرين تنتج النفط بكميات تجارية، واستمرت كميات النفط المستخرج في الارتفاع في السنوات التالية، وزاد كذلك عدد الآبار حتى بلغ عددها في عام 1973م (276) بئراً، كما هو موضح في الجدول التالي:

جدول رقم (1): يبين تزايد عدد الآبار في البحرين 1932-1973م⁽¹⁸⁾

عدد الآبار	السنة	الرقم المتسلسل
2	1932	1
59	1938	2
125	1956	3
276	1973	4

حددت المعاهدة الموقعة بين إمارة البحرين وشركة نفط البحرين (بابكو) مساحة الأراضي المخصصة للتنقيب بـ (404,69) كم²، ومدة الامتياز بـ 58 عاماً، مقابل أن تدفع الشركة (3,5) روبية لإمارة البحرين لكل طن نفط يتم استخراجه، على أن يكون الحد الأدنى للمبالغ المدفوعة للبحرين (75,000) روبية سنوياً⁽¹⁹⁾. وبعد مباشرتها العمل في الإمارة وقّعت شركة نفط البحرين (بابكو) مع شيخ البحرين في عام 1932م اتفاقية امتياز للتنقيب عن النفط شملت جميع الأراضي البحرينية⁽²⁰⁾. ونص الامتياز على أنه يحق للشركة استغلال النفط الموجود في جميع أراضي الإمارة، إضافة إلى مياهها الإقليمية مقابل عائدات تعطى للبحرين قدرت بمبلغ (3,5) روبية لكل طن، وشريطة تحديد الحد الأدنى للعائدات بمبلغ (150,000) روبية سنوياً، على ألا تلتزم الشركة بدفع رسوم على المواد المستوردة، سواء كانت أدوات أو خامات⁽²¹⁾.

بعد ذلك بدأ استخراج النفط من أراضي البحرين، وإن كان على نطاق ضيق، حيث قدر إنتاج أول بئر نفطي في عام 1932م في منطقة جبل الدخان⁽²²⁾ بجزيرة المنامة بمعدل (34) طناً يومياً⁽²³⁾. ولم يكن الامتياز منصفاً للبحرين في البداية؛ لأنها كانت تحصل على عائدات قليلة؛ حيث لم تتجاوز مبلغ (3,5) روبية عن كل طن، ولذلك حاولت البحرين جاهدة لتعديل هذه الامتيازات لصالحها حتى تمكنت من الوصول إلى مبدأ المناصفة في الأرباح في عام 1952م، غير أن مبدأ المناصفة لم يشمل النفط المستورد لغايات التكرير⁽²⁴⁾.

بعد مرور ثمانية أعوام على امتياز شركة نفط البحرين (بابكو) عملت الشركة على تعديل هذا الامتياز، حيث أصبح يمتد إلى (72) عاماً، مما أدى إلى زيادة مدة الامتياز (14) عام أخرى، وأصبح من حق الشركة التنقيب عن النفط في جميع الأراضي، والمياه، والأراضي المغمورة، والسواحل التابعة لشيخ البحرين في ذلك الوقت، والمستقبل، حتى بلغت مساحة هذه الأراضي تقريباً (6070,28) كم²⁽²⁵⁾.

شُحنت أول كمية من نفط البحرين إلى الأسواق العالمية في عام 1934م، وبلغت (285) برميل سنوياً، وقُدّرت مساهمة إيرادات النفط في ميزانية الإمارة بنسبة (32%) من الميزانية العامة للحكومة، وفي الشهرين الأول والثاني من عام 1938م احتلت البحرين المرتبة الرابعة عشرة

بين (26) دولة منتجة للنفط في تلك الفترة، وارتفع معدل إنتاج النفط في عام 1937م إلى (7762) برميلاً سنوياً⁽²⁶⁾.

دفع تزايد الإنتاج النفطي، وتزايد الإيرادات المتحصلة من شركة نفط البحرين (بابكو) إلى إنشاء مصفاة لتكرير النفط في مدينة المنامة في عام 1937م، وعلى مسافة تبعد (12,87) كيلو متراً عن الحقول المنتجة لتلبية الطلب المتزايد للنفط المكرر، وفي حين كانت تبلغ الطاقة الاستيعابية للمصفاة حوالي (205,000) برميل يومياً، إلا أنها كانت تكرر يومياً ما يقارب (100,000) برميل فقط من النفط الخام القادم من شركة النفط العربية الأمريكية أرامكو (Arabian American Oil Company)⁽²⁷⁾، إضافة إلى النفط المستخرج من البحرين⁽²⁸⁾.

وفي البداية تم إنشاء أول قسم في المصفاة، وهو مصنع التكسير الذي كان يتم فيه عملية التقطير الهدام للنفط، ثم عمدت الشركة إلى توسعة وتطوير المصفاة، لتستقبل النفط القادم من المملكة العربية السعودية بواسطة أنابيب طولها (40,23) كيلو متراً تعبر من مدينة الدمام⁽²⁹⁾ تحت البحر حتى تصل المصفاة، كما أنشأت الشركة رصيفاً بحرياً يبلغ طوله (4,83) كيلو متر بالقرب من مصفاة النفط، لتسهيل اصطاف ناقلات النفط بقرب الرصيف، وإنشاء مصنع آخر للإسفلت⁽³⁰⁾. وقد وردت إلى المصفاة أول شحنة نفط من منطقة راس تنورة في عام 1939م⁽³¹⁾ بواسطة ناقلة نفط أمريكية⁽³²⁾، وقد أنفقت إيرادات النفط في الإمارة على المشاريع الإنتاجية، واحتياطي الدولة، والشؤون الإدارية والتنموية، ومخصصات للشيخ، والعائلة الحاكمة⁽³³⁾.

توقف عمليات الحفر (1942-1945م)

حصل خلاف كبير بين وزارة الوقود والطاقة البريطانية (British Ministry of Fuel and Energy)، وإدارة شركة بابكو حول مسألة إيقاف عمليات الحفر لشركة بابكو على الأراضي البحرينية؛ بسبب اندلاع الحرب العالمية الثانية، فقد رأت وزارة الوقود والطاقة البريطانية ضرورة إيقاف عمليات الحفر، بعد أن أظهرت إدارة شركة بابكو في نيويورك بتاريخ 15 آب 1942م عن موافقتها على قرار السلطات البحرينية، والقوات العسكرية البريطانية الذي نص على تعليق عمليات الحفر. ولقد وافقت الشركة على القرار على الرغم من معارضتها لإيقاف عمليات الحفر؛ بسبب وقف جميع التزاماتها تجاه حكومة البحرين خلال عملية التوقف⁽³⁴⁾.

بينت الوزارة من جهة أخرى في 23 تشرين الأول من العام نفسه إلى السيد هاملتون بالتين (Hamilton Ballantyne) الوكيل السياسي البريطاني في إمارة البحرين، بأن حكومة الهند البريطانية لا تتعرض على إبلاغ الشركة للشيخ بأمر إيقاف التزاماتها تجاه حكومة البحرين، مع الاحتفاظ بحقها في احتكار عمليات التنقيب بالمناطق الاستكشافية خلال فترة الطوارئ الحالية

الناتجة عن اندلاع الحرب العالمية الثانية. وأوصت الوزارة الشركة كذلك باستخدام معداتها بأفضل طريقة للحفاظ عليها من التلف، نظراً لوجود نقص كبير بمعدات الحفر في أنحاء العالم⁽³⁵⁾.

وعلى النقيض من موقف وزارة الوقود والطاقة البريطانية فإن حكومة الهند البريطانية دعمت شركة نفط البحرين (بابكو) فيما يخص استمرار عمليات الحفر، وحق الشركة بالاعتراض على أي قرار تصدره السلطات البحرينية بوقف عمليات الحفر أو الاستمرار فيه، وفي رغبتها في عقد اتفاقية من أجل عمليات الحفر المستقبلية⁽³⁶⁾.

وبالرغم من رغبة الشركة في الحصول على حق الاختيار فيما يتعلق بتمديد فترة الامتياز إلا أن وزارة الطاقة رأت بأن الشركة لا تملك حق الاختيار؛ بسبب ظروف الحرب العالمية الثانية، ولذا عليها أن تحافظ على علاقات طيبة مع شيخ البحرين، ورأت بأنه يجب على السيد روب بيل (Rob Peel) رئيس حكومة الهند البريطانية الحصول على الموافقة من وزارة الوقود والطاقة فيما يتعلق باتخاذ قرار استمرار عمليات التنقيب الاستكشافية، ودون التأثير بأي قوة قاهرة أو ظروف الحرب، ودون تحديد فترة الامتياز⁽³⁷⁾.

بناءً على ما سبق أبلغ السيد هاملتون بالنتين في 14 آذار 1943م شيخ البحرين بمطالب شركة النفط فيما يخص التزاماتها تجاه إمارة البحرين، وعلى رأسها وقف جميع التزامات الشركة تجاه حكومة البحرين مع توقف عمليات الحفر، شريطة أن يبقى الوقف ساري المفعول ما دامت الحرب مستمرة، وأن تستأنف الشركة عملياتها المعتادة حال توقف الحرب⁽³⁸⁾.

وافق شيخ البحرين على طلب الوكيل السياسي البريطاني بتحديد فترة الإيقاف الاختياري من نهاية شهر كانون الأول عام 1942م، وعدم احتساب فترة الإيقاف الاختياري. على أن يستمر الوقف الاختياري حتى نهاية الحرب، وأظهر الشيخ رغبته بأن تتحسن الظروف في المملكة المتحدة، ومراكز شحن البحرين حتى ذلك التاريخ، وعلى أن تكون الشركة قادرة على استكمال عمليات التنقيب في المناطق الاستكشافية⁽³⁹⁾.

أخبرت وزارة الوقود والطاقة البريطانية في 30 حزيران 1943م السيد برجمان (M.R. Bridgeman) ممثل شركة نفط البحرين (بابكو)، بالرد الإيجابي لشيخ البحرين على مطالبتها بإيقاف جميع عمليات التنقيب والحفر في منطقة الشرق الأوسط، بما فيها شركة نفط البحرين⁽⁴⁰⁾.

الامتيازات النفطية

تعدّ إمارة البحرين من الدول السّابقة⁽⁴¹⁾ في توقيع عقود امتياز النفط بعد إيران. ولكن هذه العقود لم تخل من الخلافات بينها وبين شركات النفط، وبالرغم من ذلك تمكن الطرفان من تخطي هذه الخلافات للوصول إلى حل بتدخل الحكومة البريطانية، وقد تدرجت الامتيازات النفطية في الإمارة بعدد من المراحل تمثلت في ما يأتي:

تعديل الامتياز النفطي الأول

فرضت تطورات الأوضاع الدولية على كل من الشركة وحكومة البحرين إجراء مزيد من التعديلات على هذا الاتفاق؛ وذلك لتلافي العيوب التي شابته الاتفاق الأصلي عام 1928م. ففي 19 حزيران 1940م تم تعديل مدة الامتياز بحيث زادت (14) عاماً، إضافة إلى تعديل مساحة التنقيب؛ لكي تشمل كل الأراضي الواقعة تحت حكم شيخ البحرين، مقابل رفع الشركة العائدات المدفوعة للإمارة إلى مبلغ (1,250,000) روبية سنوياً⁽⁴²⁾.

جرى تعديل ثانٍ على اتفاق 1928م في 28 أيلول 1945م، وذلك إثر صدور إعلان الرئيس الأمريكي هاري ترومان (Harry S. Truman) (1945 - 1953م) القاضي بحق البلاد المنتجة للنفط استغلال الثروات النفطية الموجودة بجرفها القاري⁽⁴³⁾، وهو الأمر الذي شجّع الشيخ سلمان بن حمد آل خليفة (1942-1961م)، على المطالبة بحقوق إمارته بمد جرفها القاري بما يتناسب مع هذا الإعلان، لتدخل بذلك أراضٍ جديدة في امتياز الشركة⁽⁴⁴⁾.

دفع شعور شيخ البحرين بالظلم الناتج عن انخفاض حصة البحرين من النفط المستخرج من أراضيها التي كانت تدفعها الشركة للبحرين، والمقدرة بمبلغ (3,5) روبية عن كل طن - كما ذكر سابقاً - إلى الاستمرار بالمطالبة لتعديل الاتفاقية، ورفع الظلم عن بلاده، حيث استجابت شركة نفط البحرين لهذه المطالب، ورفعت مقدار هذه الحصة إلى مبلغ (10) روبيات للطن⁽⁴⁵⁾.

وبالرغم من هذا التعديل، فإنّ شيخ البحرين استمر يطالب الشركة بتعديل الامتياز بما يتناسب مع التغيرات المحيطة المرتبطة باكتشاف النفط في الدول المجاورة للإمارة. ففي 20 كانون الأول 1949م أبلغ السيد تشارلز بلجريف (Charles Belgrave)⁽⁴⁶⁾ مستشار حكومة البحرين السيد ورد أندرسون (Ward Anderson) مدير شركة نفط البحرين بمطالب شيخ البحرين سلمان بن حمد، والتي تتعلق بحق البحرين بالحصول على امتياز نفطي عادل اعتباراً من عام 1950م، ليصبح نصيب البحرين من الامتياز مبلغ (10) روبيات للطن الواحد بدلاً من (3,5) روبية، وذلك بسبب تشابه حقوق ملكية الأراضي التي كان يتم التنقيب فيها لإمارة البحرين مع حقوق الملكية في الدول المجاورة لها إلى حد ما⁽⁴⁷⁾.

رأى بلجريف أيضاً أنّ شيخ البحرين كان محقاً بمطالبه؛ لأنّ تعديلاً كهذا كان سيحدث فرقاً في مدفوعات الشركة من مبلغ (9) سنتات للبرميل الواحد بالعملة البريطانية إلى (26) سنتاً للبرميل الواحد، ولعل مقارنة بلجريف أكبر شاهد على مدى الظلم الذي وقع على البحرين، وصحة المطالب البحرينية بالتعديل، إذ قارن بلجريف شروط امتياز إمارة البحرين مع امتياز إيران التي ظهر أنّها تحصل من خلاله على مبلغ (12) روبية عن كل طن، أي ما يعادل مبلغ (32) سنتاً عن كل برميل نفط خام، وهو ما كانت تسعى إمارة البحرين إلى الحصول عليه. ولذلك اعتبر بلجريف

أن سعر (10) روبيات المطلوبة عن كل طن يعد سعراً مناسباً، وتعهد بأنه في حال حدث عجز عند الشركة سيبقى السعر ثابتاً لمدة عشر سنوات اعتباراً من اليوم الأول من شهر حزيران 1950م، مع خضوع السعر للمراجعة خلال السنوات الخمس الأولى من المدة، إذا ما تم العثور على نפט خام في المساحات الإضافية⁽⁴⁸⁾.

ورأى بلجريف أيضاً أنه لا بد من جلوس شيخ البحرين مع الشركة للتفاوض بهدف إنهاء الخلاف، ومراجعة مطالبه لصياغة شروط مماثلة للشروط المتفق عليها بين شركات النفط والدول الأخرى الموجودة في المنطقة، مع الأخذ بعين الاعتبار أيضاً مطالب الشيخ برفع عدد البراميل المنتجة في اليوم الواحد، بحيث لا يقل متوسط الإنتاج اليومي عن (25,000) برميل يومياً، بهدف منع شركة نفط البحرين من خفض إنتاجها للنفط بذريعة التخلص من التكاليف الإضافية، التي يجب دفعها عند زيادة الإنتاج⁽⁴⁹⁾.

يتضح مما سبق أن البحرين تعرضت لظلم كبير في الامتياز الأول الذي أعطته لشركة بابكو، ولذلك أخذت مع مطلع عام 1940م وحتى عام 1950م تطالب بتحسين شروط الامتياز لمصلحتها مثل: رفع حصة الملكية من مبلغ (3,5) روبية إلى مبلغ (10) روبيات أسوة بدول الجوار، وزيادة مساحة الامتيازات مع زيادة كمية الإنتاج؛ لحاجة البحرين إلى الأموال لمشاريعها التنموية، وللحيلولة دون إقدام الشركة على خفض الإنتاج في حال زادت حصة الملكية؛ لكي تتخلص من التكاليف الإضافية التي يجب أن تدفعها عند زيادة الإنتاج.

مبررات الحكومة البحرينية للمطالبة بزيادة حصتها النفطية

قاد بلجريف جهود حكومة البحرين في تعديل بنود امتيازات النفط، ولتحقيق ذلك خاطب السيد هاملتون بالنتين الوكيل السياسي البريطاني في البحرين، وشركة نفط البحرين، واستند في مطالبه على الانتقادات المتكررة، والصادرة من أوروبا، والولايات المتحدة لشركات التنقيب عن النفط التي اتهمتها باستغلال نفط دول الشرق الأوسط دون قيامها بدور فعال في عمليات التنمية في تلك البلدان، فعلى الرغم من إنفاق الحكومة البحرينية أكثر من نصف إيراداتها على التطوير، والخدمات العامة والاجتماعية التي تعود بالنفع المباشر على شعب البحرين، وما رافقه من ارتفاع مستوى المعيشية للمواطنين بشكل كبير منذ اكتشاف النفط، فإنها ظلت في المقابل تعاني من تدني الخدمات، وارتفاع تكاليف المعيشة خلال السنوات الأخيرة، إضافة إلى ارتفاع أسعار المواد الخام، وأجور العمال حتى وصلت إلى أعلى مما كانت عليه سابقاً⁽⁵⁰⁾.

لذلك سعت البحرين بشكل حثيث للحصول على المزيد من العوائد؛ كي تحافظ على معدل نموها في المستقبل، خاصة أنه كان لا يوجد لها مصدر إيرادات كبير سوى النفط بعد أن تراجع دور صيد اللؤلؤ كمصدر إيراد رئيسي؛ بسبب المنافسة اليابانية. وفي الوقت الذي كانت تبحث فيه

الحكومة عن مشاريع جديدة توفر إيرادات بديلة لها، كالمشاريع الزراعية، كان هذا الخيار غير ممكن في حال عدم زيادة شركة نفط البحرين حصة الإمارة من الإيرادات المالية⁽⁵¹⁾.

إنَّ سبب توجه الشيخ للبحث عن مشاريع جديدة تدر إيرادات مالية عليه في المستقبل كان لتعويض انخفاض عائدات النفط، ولمعرفته بأنَّ النفط سينضب يوماً ما، لا سيما أنَّ حقل النفط الموجود في البحرين كان صغير الحجم، ولوجود عقبة كبيرة كانت تعترض المشاريع الطموحة للبحرين، والتي تمثلت في عدم قدرة الإمارة الإنفاق على تلك المشاريع، مثل الزراعة، لحاجتها لمبالغ مالية كبيرة. وهو الأمر الذي اتخذهُ الشيخ كمبرر للمطالبة بزيادة إيرادات الإمارة من النفط لتمويل هكذا مشاريع كان يرغب القيام بها⁽⁵²⁾.

لم تقف حكومة البحرين عند هذا الحد بل ساقطت المزيد من المبررات لمطالبها بزيادة حصتها من النفط، وذلك من خلال مقارنة امتياز الشركة في البحرين مع امتياز الشركات الأخرى في الدول المجاورة. ففي عقود الامتياز النفطية للدول المجاورة خصص للحكومات حصص عالية، بالإضافة إلى حقوق الملكية في الاستثمارات، بينما لم تقدم شركة نفط البحرين مثل هذه الميزات للحكومة البحرينية، فضلاً عن أنَّ عقود الامتياز للدول المجاورة احتوت أيضاً شرطاً ينص على أنه بعد مرور فترة من الزمن، يجب على الشركة أن تتقاسم إيراداتها مع الدولة المنتجة للنفط بعد أن تحقق عوائد مالية مرتفعة، في حين مرَّ خمسة عشر عاماً على شركة النفط في البحرين، وهي تنتج بتكلفة منخفضة دون أي تعديل على التزاماتها تجاه الإمارة، على الرغم من استفادة الشركة بشكل كبير من الخدمات التي تقدمها الإمارة مثل: الحماية، والتعليم، والخدمات الصحية، والطرق، والمرافق المختلفة⁽⁵³⁾.

بمقارنة الامتيازات التي حصلت عليها شركة نفط البحرين مع الشركات الأخرى في الدول المجاورة، تجد أنَّ إمارة البحرين منحت مساحات واسعة من الأراضي التي ارتفعت قيمتها بشكل كبير منذ توقيع الامتياز، مع عدم فرض أي ضرائب عليها، الأمر الذي كلف الإمارة أموالاً طائلة، وبدل أنَّ تقوم الشركة بالوفاء بتعهداتها الأخيرة تجاه البحرين قامت بالتحايل عليها، علماً أنَّ شركة النفط استردت جميع تكاليف الإنشاء منذ زمن طويل دون أن تعرَّض استثمارها في الإمارة إلى أي مخاطر غير متوقعة. ولذا يجب على الشركة عدم الدخول في مفاوضات عقيمة مع حكومة البحرين حول الحصص أو النفقات المخصصة لعملياتها الجديدة أو الحفر في مناطق إضافية⁽⁵⁴⁾.

هددت حكومة البحرين بإحالة المسألة إلى التحكيم إذا لم تقم الشركة بتوفير تقسيم عادل لإيرادات النفط من خلال التعديلات المنظمة لشروط الامتياز في الفترات اللاحقة والمتفق عليها، وتسوية مسألة الاتفاقية الأخيرة، خاصة أنَّها منحتها امتيازاً وحيداً وحصرياً⁽⁵⁵⁾.

جاء ردّ الشركة إيجابياً على مطالب البحرين في 2 آذار 1950م مبيّنة أنها قامت بمراجعة الحصص النفطية المتفق عليها، وأسعار الامتيازات مع السيد بلجريف، وأكدت أنها تسعى وبشدة إلى زيادة إيرادات الإمارة؛ لكي تحسّن من ظروفها التي تتطور بسرعة كبيرة، وخاصة أن آمال الشيخ سلمان وتطلّعاته لتطوير الإمارة تعتمد بشكل مباشر على إنتاج النفط وتكريره⁽⁵⁶⁾.

صعدت حكومة البحرين من وتيرة مطالبها من الشركة، فوجهت رسالة إلى وزارة الخارجية البريطانية في 8 حزيران 1951م وضّحت فيها بأنّها ستطلب من شركة نفط البحرين الدفع بشكل طوعي مبلغ (50,000) روبية من بداية شهر حزيران عام 1951م؛ لأنّ الامتياز لم ينص على فرض ضريبة على النفط المستورد والمكرر، بالإضافة إلى عدم دفع الشركة أيّ رسوم استيراد على النفط المستورد من خارج البحرين⁽⁵⁷⁾.

استجابة شركة نفط البحرين (بابكو) للمطالب البحرينية

اضطرت شركة نفط البحرين إلى التجاوب مع ضغوطات حكومة البحرين، وفتح باب المفاوضات لتعديل امتيازات النفط في عام 1952م وسط إصرار بحريني بالحصول على امتيازات مماثلة لامتيازات المملكة العربية السعودية، وعلى أساس مناصفة الأرباح أو ما يعرف باسم اتفاقية المناصفة⁽⁵⁸⁾، خاصة وأنّ المملكة العربية السعودية كانت قد فرضت ضريبة دخل على شركات النفط وقدرها (50%) على صافي دخل الشركة، وتحسب بعد أن تدفع الشركة الضرائب المفروضة عليها للحكومات الأجنبية، وكان ذلك منذ 27 كانون الأول 1950م، فضلاً عن الاتفاق الذي توصلت إليه حكومة المملكة العربية السعودية، وشركة النفط العربية الأمريكية (أرامكو)، وينص على فرض ضريبة دخل على الشركة لصالح السعودية، واعتماد قانون مناصفة الأرباح في منطقة الشرق الأوسط⁽⁵⁹⁾.

عززت التعديلات الأنفة الذكر من صلابة الموقف البحريني، وأصرت البحرين على اتخاذها أساساً للتفاوض مع الشركة، لذلك عندما وافق السيد أدوارد سكينر (Edward Skinner)⁽⁶⁰⁾ مدير شركة نفط البحرين على مطالب شيخ البحرين، بالحصول على نفس المبلغ المطلوب ألا وهو (50,000) روبية، وتقديم صفقة للشيخ تنص على دخل ثابت للإمارة دون الاعتماد على كميات النفط المستخرجة⁽⁶¹⁾، فإنّ شيخ البحرين رفضها؛ لأنّ هذه المدفوعات كانت قليلة مقارنة مع مدفوعات الدول المجاورة التي وقّعت اتفاقيات مع شركات النفط المماثلة، والتي نصت على توزيع أرباح النفط الخام مناصفة مع الدولة⁽⁶²⁾.

كانت المطالب البحرينية تنضج كلما تقدمت المفاوضات أكثر؛ لذلك حسمت البحرين أمرها وأصرت على إيجاد نظام عادل، بحيث يتم من خلاله تقاسم أرباح النفط الخام بشكل متساوٍ، علاوة على فرض ضريبة دخل نسبتها (50%) على الأرباح الناتجة من عمليات استخراج النفط

شؤون النفط في البحرين في عهد الشيخ سلمان بن حمد (1942-1961م): "دراسة في ضوء الوثائق البريطانية"

الخام⁽⁶³⁾، ويوضح الجدول التالي كمية إنتاج النفط الخام في إمارة البحرين خلال المدة: (1932-1961م):

الجدول رقم (2): يبين كمية إنتاج النفط الخام في إمارة البحرين (1932 - 1961م) مقدراً بالبرميل⁽⁶⁴⁾.

الفترة	عدد البراميل	الفترة	عدد البراميل
1933-1932	34	1948	10915
1934	285	1949	10985
1935	1265	1950	11016
1936	4645	1951	10994
1937	7762	1952	11004
1938	8298	1953	10978
1939	7589	1954	10992
1940	7074	1955	10982
1941	6794	1956	11015
142	6241	1957	11691
1943	6572	1958	14873
1944	6714	1959	16473
1945	7309	1960	16500
1946	8010	1961	16444
1947	9411		

ويستنتج من الجدول أعلاه ما يأتي:

- تزايد الإنتاج البحريني من النفط؛ بسبب زيادة الطاقة الإنتاجية للآبار الموجودة، واكتشاف آبار جديدة.
- يلاحظ انخفاض الإنتاج خلال السنوات 1939-1945م؛ بسبب الحرب العالمية الثانية.
- بالرغم من التصاعد في إنتاج النفط في البحرين فإن هذه الزيادة ظلت ضئيلة إلى حد ما، وربما يعود ذلك إلى صغر مساحة البحرين من جهة، والنزاع بين البحرين والدول المجاورة على بعض المناطق المتوقع اكتشاف النفط فيها من جهة ثانية، فضلاً عن الخلاف الدائم بين شيخ البحرين والشركة حول رفع الإنتاج خشية من نضوب الاحتياطي خلال مدة قصيرة، مما يلحق الضرر بمصالح الشركة⁽⁶⁵⁾.

استجابت شركة نفط البحرين لمطالب حكومة البحرين آنفة الذكر، وأعلنت استعدادها دفع (60,000) روبية عن جميع براميل النفط المستوردة، وقابلها موافقة بحرينية مشروطة بتمديد فترة الامتياز إلى خمس سنوات، وتحديد حد أدنى من المدفوعات السنوية، بحيث لا تقل عن مبلغ (210,000) روبية سنوياً متضمنة الإيرادات المتحصلة من حصتها، والتي قدرتها بنسبة (50%) من أرباح الشركة، مضافاً إليها مبلغ (60,000) روبية سنوياً كرسوم على النفط الخام المستورد، على أن لا تقل المدفوعات عن مبلغ (100,000) روبية سنوياً في حال مرور الشركة بظروف قاهرة، ويستمر العقد لمدة خمس سنوات، وأن تكون الدفعات بالجنيه الإسترليني، علاوة على حصول سكان البحرين على المنتجات النفطية بأسعار منافسة ومخفضة، وأن لا تغير الشركة أسعار منتجاتها دون موافقة الحكومة البحرينية⁽⁶⁶⁾.

وعلى الرغم من ذلك الاتفاق، فإن شركة البحرين حاولت العودة مرة أخرى إلى أسلوب التسويق، والمماطلة لإطالة أمر المفاوضات، والتوصل إلى اتفاقات جزئية ومرحلية، فأصدرت في شهر حزيران من 1952م قراراً بدفع مبلغ (5000) روبية شهرياً، بشكل مؤقت لحين التوصل إلى اتفاق يرضي مختلف الأطراف، غير أن شيخ البحرين أصر على مطالبه، بدفع المبالغ المترتبة على الشركة حسب اتفاقية المناصفة، إضافة إلى دفع مبلغ (60,000) روبية سنوياً ضريبة على النفط المستورد⁽⁶⁷⁾.

أمام الإصرار والضغوطات البحرينية استجابت الشركة أخيراً لمطالبها؛ إذ وافقت بحلول 21 أيار 1952م على تقاسم الأرباح بالمناصفة، وأن يتم الدفع بالجنيه الإسترليني، ولكن دون أن تناقش الشركة بشكل مفصل اتفاقية المناصفة، ورسوم استيراد النفط الخام، ولذلك وضحت الحكومة للسيد جيمس بيلي (James Pelly) الوكيل السياسي البريطاني في البحرين بأن المبالغ التي أخذت في الماضي من الشركة كانت مقابل حصولها على الامتياز، وأن المدفوعات المطلوبة في اتفاقية المناصفة فرضت فقط على الأرباح الناتجة من عمليات استخراج النفط الخام، دون أن تشمل هذه المدفوعات حقوق الامتياز الممنوحة للشركة عن عمليات التكرير⁽⁶⁸⁾.

ضغطت عوامل كثيرة على حكومة البحرين لزيادة حصتها من النفط، ولم تتوقف على نفقاتها الباهظة فحسب، بل تجاوزتها إلى الخدمات الكثيرة التي تقدمها للشركة، وبدت وكأنها أكثر مما تقدمه الشركة للبحرين وشعبها. فقد لعب استخراج النفط الخام دوراً مهماً في رفاهية الإمارة من خلال توفير فرص عمل للسكان، وزيادة القوة الشرائية، مما أثر بشكل غير مباشر في ازدهار الدولة، فضلاً عما وفّرتة حكومة البحرين من تسهيلات لشركة النفط عند منحها امتياز التنقيب، مثل: عدم فرض ضرائب عليها، وعدم مقاسمتها أرباح مصفاة النفط التي تحقق أرباحاً عالية للشركة، وقصر خطوط الأنابيب، وقرب المصفاة من ميناء الناقلات، ومما قدمته من خدمات

للاستثمارات الأجنبية، والاستثمارات الشخصية، ولشركة النفط والعاملين فيها. كما وفرت العلاج، والمواد الغذائية بأسعار مخفضة، والتعليم المجاني للعاملين في الشركة وأسرتهم، وحسنت البنية التحتية: كتوفير الطرق المعبدة، والصرف الصحي، وإنارة الطرق⁽⁶⁹⁾.

ولردم الهوة بين الطرفين، والتخفيف عن الشركة، قدمت الحكومة البحرينية اقتراحاً يقضي بأن تدفع الشركة الضرائب المترتبة على النفط المستورد، والبالغ قيمتها مبلغ (60,000) روبية سنوياً على دفعتين، وهو ما يعادل المبلغ الطوعي الذي وافقت الشركة على دفعه، مع تمسكها بضرورة موافقة الشركة على اتفاقية المناصفة، من أجل تحقيق المساواة التي تطمح إليها البحرين مع الدول المجاورة لها⁽⁷⁰⁾.

ولتلافي السلبات التي ستترتب على اتفاقية المناصفة، كعدم تقديم أي ضمانات للحكومة في حال انخفاض إنتاج الشركة من النفط، فإن الحكومة طالبت بوضع حد أدنى للمدفوعات السنوية، والمقدرة بمبلغ (100,000) روبية ضريبة عن النفط المستخرج من أراضي الإمارة، والمستورد من الخارج⁽⁷¹⁾.

نجحت البحرين في انتزاع حقها من الشركة لترفع أخيراً عائداتها النفطية من مبلغ (3,5) روبية للطن الواحد إلى عشر روبيات عن كل طن، كما نجحت في إقناع الشركة بدفع مبلغ (60,000) روبية سنوياً بشكل طوعي لحكومة البحرين في اتفاقية المناصفة أسوة بباقي الدول العربية النفطية مثل: المملكة العربية السعودية، والكويت، وإمارة قطر ابتداءً من حزيران عام 1951م، وأكدت كذلك حكومة البحرين رغبتها في بيع منتجات الشركة النفطية بأسعار مخفضة للمستهلكين في البحرين⁽⁷²⁾ وزادت من مدفوعاتها لشيخ البحرين وعائلته⁽⁷³⁾.

أفضت المفاوضات بين الشركة وشيخ البحرين في عام 1952م حول مسألتها: طلب الشيخ تحديد حد أدنى لسعر النفط المستخرج وهو مبلغ (30) روبية للطن، ودفع مبلغ (60,000) روبية سنوياً عن النفط المستورد، إلى اتفاق الطرفين على مبلغ (22) روبية للطن عن النفط البحريني، ومبلغ (30,000) روبية سنوياً عن النفط المستورد، مع موافقة الشركة على الدفع بالجنيه الإسترليني. وفي حال اعترضت الشركة على مسألة تقسيم العائدات على مبدأ المناصفة، فإنه سوف يترتب عليها دفعة إجمالية قدرها (20) روبية للطن الواحد، وتقسم هذه الدفعة إلى قسمين متساويين هما: قسم للحصص، وقسم لضريبة الدخل، بالإضافة إلى التزامها بدفع مبلغ (30,000) روبية عن النفط المستورد⁽⁷⁴⁾.

المطالبة البحرينية بتعديل اتفاقية المناصفة: 1952-1955م

عبر شيخ البحرين للحكومة البريطانية عبر السيد جيمس بيلى الوكيل السياسي البريطاني في البحرين بتاريخ 16 تشرين الأول 1952م عن رغبته في القيام بعدد من التعديلات والتغييرات على اتفاقية المناصفة، وعلى رأسها ضرورة معرفته بتكلفة النفط المستخرج من أراضي الإمارة، وتكلفة نقله بالصهاريج، لكي يعرف مصاريف الإنتاج للوصول إلى الدخل الحقيقي، وتمديد مدة الاتفاق المنصوص عليها في عقد امتياز عام 1934م، وعدم مساواة سعر بيع الشركة للنفط الخام المحلي بالنفط الخام المستورد، وأن تأخذ الشركة بعين الاعتبار ظروف الأسواق العالمية، وافترض بأن البائع والمشتري يتعرضان للظروف نفسها، وبخاصة أن الأسواق العالمية تحتوي على عدد كبير من الدول المنتجة للنفط وبأسعار متنوعة⁽⁷⁵⁾.

حاولت الشركة إقناع الشيخ بأنه يمكن الحصول على متوسط الأسعار العالمية أو متوسط الأسعار في الخليج العربي فيما يخص أسعار النفط المستخرج، ولكن لا يمكن حساب الأسعار بشكل دقيق⁽⁷⁶⁾، كما بينت الشركة للشيخ في 8 كانون الأول 1952م، متوسط أسعار النفط وكمياته المبيعة، وخضوع النفط الخام المنتج والمستخرج من أراضي الإمارة للضريبة، وأن الدفعات المقدمة للحكومة مرتبطة بدخل الشركة، وأن طريقة احتساب دخل الشركة يتم من خلال إيجاد الفرق بين متوسط أسعار بيع كميات النفط المستخرجة، والمستوردة، وتكلفة إنتاجها، وإذا ما وافقت الشركة على بيع منتجاتها النفطية بأسعار مخفضة، فيجب على الحكومة تعديل مقدار الضرائب المفروضة على المنتجات النفطية لتصبح مطابقة لما هو عليه الأمر في الخليج العربي، وإن الشركة لن تزيد الكميات النفطية الممنوحة مجاناً للبحرين عن الكميات المتفق عليها في الاتفاقيات السابقة⁽⁷⁷⁾. وبدل أن ترخص البحرين لمطالب الشركة قامت بفرض ضريبة على النفط المستورد من المملكة العربية السعودية، بمقدار ب (5,5) روبية عن كل برميل يصل إلى مصنع التكرير⁽⁷⁸⁾.

وفي إطار سعي البحرين لزيادة إيراداتها لم تكف عن المطالبة بتعديل الاتفاقيات النفطية، بل طالبت في 31 كانون الأول 1953م بزيادة إنتاج حقولها من (30,000) برميل إلى (60,000) برميل يومياً، غير أن هذا المطلب رفضته الشركة؛ لأنه يتعارض مع خطة الشركة المستقبلية في خفض الإنتاج للمواءمة بين معدل الإنتاج، والتكلفة التشغيلية، وحصص البحرين النفطية، مما يؤدي إلى الحفاظ على الاحتياطي النفطي لأطول فترة، والتي قد تصل من 30 إلى 40 عاماً، ومن ثم تحقيق نسبة أكبر من الأرباح في حال تحسنت الأسعار في المستقبل⁽⁷⁹⁾.

ناقش السيد برنارد ألكسندر (Bernard Alexander) المقيم السياسي البريطاني في البحرين مع السيد إدوارد سكينز مدير شركة نفط البحرين في 22 شباط 1955م، موضوع فرق

الأسعار بين شركتي أرامكو وبابكو، حيث إن شركة بابكو كانت تباع النفط بسعر أعلى من شركة أرامكو بالرغم من تطبيق اتفاقية مناصفة الأرباح، الأمر الذي دفع شركة بابكو إلى إعادة محاسبة حكومة البحرين على أساس سعر نفط شركة أرامكو بعد أن وافقت على مطالب البحرين بتطبيق اتفاقية المناصفة، وعليه زادت حصة الشيخ من الأرباح، وحصله على شيك بقيمة مليون جنيه إسترليني⁽⁸⁰⁾.

عرض إدوارد سكينز مدير شركة نفط البحرين للتغيرات التي ستطرأ بعد تطبيق اتفاقية المناصفة على أسعار النفط؛ حيث سيتم تسعير مبيعات النفط بعد الاتفاق بأسعار جديدة، وكذلك الأمر بالنسبة لسعر النفط الخام المباع في البحرين؛ وعليه سيحصل شيخ البحرين على أسعار مماثلة للأسعار في المملكة العربية السعودية، وإيران، ودول الخليج العربي التي اشترت شركة نفط البحرين من نفطها. ووافقت الشركة على تحديد الحكومة البحرينية المدفوعات المفروضة على المصفاة، بنسبة (24) بنسبة للبرميل الواحد من النفط الخام الأجنبي المستورد والمكرر فيها، وحصولها على مبلغ إضافي يعادل (50,000) جنيه إسترليني سنوياً من إنتاج المصفاة، مما يعني استفادة حكومة البحرين لأول مرة بشكل كبير من النفط الوارد إليها، والمكرر فيها⁽⁸¹⁾.

غير أن هذه الاستفادة لم تكن ثابتة وأمنة، ففي كثير من الأحيان كانت هذه القضية تتأثر بالآزمات الإقليمية، فقد توقف ضخ النفط من المملكة العربية السعودية إلى إمارة البحرين عبر خطوط الأنابيب في 6 تشرين ثاني 1956م⁽⁸²⁾، والمقدر بـ (200) ألف برميل يومياً دون بيان الأسباب، في الوقت الذي بلغ إنتاج الإمارة من النفط الخام (30) ألف برميل يومياً فقط، مما أثر بشكل سلبي على الأيدي العاملة، وانخفاض عددها من (7000) عامل إلى أقل من ألف عامل، مما حتم على شركة نفط البحرين استيراد (100,000) برميل يومياً باستخدام ناقلات النفط لتعويض فقدان النفط السعودي⁽⁸³⁾؛ للتخفيف من الأزمة الاقتصادية.

ظلت البحرين حريصة للحفاظ على ما حصلت عليه من امتيازات من شركة النفط بابكو ومحاولة زيادتها وتعظيمها، إذ عبر شيخ البحرين في 22 كانون الأول 1959م لممثلي شركة نفط البحرين عن رغبته في تجديد عقد الامتياز على النسب المتفق عليها سابقاً، على أن يزيد العمل بمدة هذا العقد عشر سنوات إضافية، والإبقاء على دفعه بالجنيه الإسترليني، مع التأكيد على استمرار التعامل مع إمارة البحرين بأسلوب مشابه للدول المجاورة لها⁽⁸⁴⁾.

منشآت شركة النفط والآبار التابعة لها

شيّدت شركة نفط البحرين (بابكو) عدداً من المنشآت النفطية في الآبار التابعة لها داخل الأراضي البحرينية؛ لتحسين نوعية وكمية المنتجات النفطية، إذ كشف السيد هاملتون بالتين

الوكيل السياسي البريطاني في البحرين في 18 أيلول 1939م عن أهم المنشآت النفطية التابعة لشركة نفط البحرين داخل إمارة البحرين، والمتمثلة في ما يأتي⁽⁸⁵⁾:

- حقل النفط: هو موقع يحتوي على آبار النفط، إضافة إلى الأحواض، ويقدر عرضها بـ (914,4) متراً تحيط بمنطقة الآبار.
- مصفاة البحرين: هي منطقة مصفاة النفط، إضافة إلى المساحة المحيطة بها، ويقدر عرضها بـ (91,44) متراً محاطة بحاجز سلكي.
- أحواض تجمع النفط: منطقة يتم جمع النفط فيها، وتقع في سترة ومحاطة بحاجز سلكي.
- مقر شركة نفط البحرين بابكو في سترة، ويحوي عدداً من المباني التابعة لها، كما أنها محاطة بحاجز سلكي.
- مرفأ التحميل في سترة.
- مركز تدفق الماء المستخدمة في عمليات الاحتراق لفصل النفط، وتبريد الآلات والمعدات المستخدمة، ويقع في قرية الزلاق⁽⁸⁶⁾.

لم تتوقف الإجراءات البريطانية عند هذا الحد، فقد عقد قائد الفرقة العاشرة (Tenth Division) من الجيش البريطاني التي أوكل لها حماية المنشآت النفطية في إمارة البحرين اجتماعاً مع أعضاء شركة نفط البحرين في 28 نيسان 1942م حُدِّد فيه أملاك الشركة داخل إمارة البحرين، بحيث حُصرت هذه الأملاك بعدد من حقول النفط، وصهاريج للشحن، والتخزين في منطقتين مطورتين بشكل جيد⁽⁸⁷⁾.

وعمدت شركة نفط البحرين في 20 آب 1942م إلى تقييم وضعها آنذاك في ضوء اندلاع الحرب العالمية الثانية، وأثارها على منطقة الشرق الأوسط، وقدرتها الاستيعابية، وإمكاناتها بمناسبة زيارة قائد سلاح الجوي البريطاني إلى مقر الشركة، حيث قُدِّرت الكمية الإنتاجية للشركة على النحو الآتي⁽⁸⁸⁾:

الجدول رقم (3): يبين كميات الوقود المنتج في البحرين بالبرميل/ يومياً خلال عام 1942م

الرقم	المادة	الكمية
1	وقود (البنزين)	45,000
2	ديزل	30,000
3	الكيروسين	30,000
4	أوكتان (87)	15,000 - 10,000

وقدمت الشركات ملاحظات بخصوص الكميات الأنفة الذكر التي يتم إنتاجها من المصفاة، وتمثلت بما يلي⁽⁸⁹⁾:

- قدّرت هذه الأرقام حسب برميل النفط الأمريكي، أي أن كل سبعة براميل تساوي طناً، وهي تقريباً أرقام دقيقة ومفصلة.
- إن إنتاج وقود الطيران (الكيروسين) يعتمد على التزويد من مصادر أخرى غير منطقة العوالي⁽⁹⁰⁾، في البحرين آنذاك.
- لا تنتج الشركة وقود الطائرات من نوع أوكتان (100)، بالرغم من توفر جميع المعدات اللازمة لإنتاجه، وكان كل ما ينقصها هو وجود خطة دعم لإنتاجه من خلال توفير الأسس الصناعية، التي يمكن الحصول عليها من الولايات المتحدة الأمريكية، وأكد السيد ورد أندرسون مدير الشركة أنه يمكن تحقيق هذا الهدف خلال ستة أشهر تقريباً، من خلال تطوير عملية إنتاجه، بحيث يمكن أن ينتج منه حوالي (3000 إلى 4000) برميل يومياً.
- يتم شحن هذا الوقود عبر أنبوب بالبحر حتى رصيف ميناء سترة، مما يُمكن السفن من التزود بالوقود، وتحميل بضائعها في الوقت ذاته، في حين يتطلب إنتاج أوكتان (100) مد أنبوب آخر من أجل توزيع الوقود بسرعة.

وقدرت الشركة كمية البراميل المنتجة فيها عام 1942م بـ (35,000) برميل يومياً، مقسمة بينها وبين شركة النفط العربية الأمريكية (أرامكو) على التوالي بمقدار (20,000) برميل، و(15,000) برميل، و(25%) منها بنزين، أي ما يعادل (8,750) برميل، وبما أن إنتاج النفط الخام من حقول المصفاة قد ارتفع إلى (50,000) برميل، فإن الشركة ستحتاج مدة 3 أو 4 أشهر لتنظيم أمور هذه الزيادة⁽⁹¹⁾.

ومن جانب آخر قدّم ورد أندرسون مدير الشركة مقترحين لبناء مصنع أوكتان (100) في حال توفرت الرغبة للقيام بذلك، وهما⁽⁹²⁾:

- حتى يبلغ الحد الأدنى من معدل إنتاج المصفاة (33,500) برميل يومياً يجب توفير المعدات اللازمة لبناء المصنع، والقيام بعدد من التغييرات الضرورية داخل المصفاة، وتوفير الأيدي العاملة المؤهلة، مع العلم بأنه حتى لو توفرت هذه الشروط سيحتاج الانتهاء من بناء المصنع إلى ستة أشهر، وأن كمية إنتاجه لن تزيد عن (1,500) برميل يومياً، مع الحفاظ على كمية الإنتاج نفسها من الكيروسين، والديزل، والوقود، علماً أن ذلك سيكون على حساب كمية، ونوعية العملية التشغيلية.
- أما المقترح الثاني فقد ارتبط بالمعدات الإضافية التي سيتم شراؤها، وانعكاسها إيجاباً على عمليات إنتاج النفط في المصنع المراد بناؤه، حيث سيفضي هذان المقترحان إلى ارتفاع إنتاج

المصفاة إلى (48,000) برميل يوميا، في حال توفر كل من المواد، والمعدات في الموقع، وتوفر الأيدي العاملة المؤهلة.

وتوقعت الشركة في حال البدء بتنفيذ هذا المشروع، بأنه سيحتاج إلى مدة زمنية تصل ما بين (8-9) أشهر، وسيتراوح الإنتاج بين (4,000 - 4,500) برميل يوميا⁽⁹³⁾.

واقترحت وزارة الوقود والطاقة البريطانية في 15 آب 1942م على شركة نفط البحرين إغلاق (15) بئر نفط كانت مفتوحة، وغير مستغلة بواسطة مادة الإسمنت، لما كان لها من آثار سلبية على الصحة العامة في إمارة البحرين، ولكن شركة نفط البحرين رفضت هذا الاقتراح متذرة بعدم حصولها على موافقة نصية من شيخ البحرين⁽⁹⁴⁾.

وقد كان ردّ حكومة الهند على النقيض من الموقعين السابقين، حيث رأت أن الإغلاق سوف يؤدي إلى انخفاض إنتاج البحرين من النفط، بحيث يقل عدد براميل النفط المستخرجة من آبار النفط والبالغة (30,000) برميل يوميا، إلى (20,000) برميل يوميا في حال تم إغلاق آبار النفط، ومقسماً إلى (15,000) برميل من جزيرة البحرين، و(5,000) برميل من منطقة البر الرئيسي في المملكة العربية السعودية. وفي حال عدم خفض الشركة لكمية النفط المنتجة والمفروضة من قبل الشيخ، وعدم تأثرها بإغلاق الآبار سيقسم الإنتاج إلى (18,000) برميل من جزيرة البحرين، و(12,000) برميل من منطقة البر الرئيسي للسعودية، وعلى العموم فإنّ شيخ البحرين كان قد قيّد شركة نفط البحرين بالكميات المستخرجة، في حال خفّضت الكمية بأن لا تقل عن (18,000) برميل يوميا⁽⁹⁵⁾.

كما دعمت حكومة الهند رأيها المعارض للإغلاق بالآثار الاجتماعية التي سوف تترتب على عمليات الإغلاق، فقد رأى الشيخ أن هذه الإجراءات ستؤثر على الاستقرار المحلي بين المواطنين، وستؤدي إلى حدوث اضطرابات داخلية. وللتخلص من هذه الاضطرابات في حال اضطرت الحكومة إلى إغلاقها كان لا بدّ للحكومة من اتخاذ سلسلة من الإجراءات الإدارية المرتبطة بالعمال المقيمين في البحرين، وذلك إمّا بإعادتهم إلى بلدانهم في حال انعدام فرص العمل، أو إجبارهم على العودة إلى العمل بأجور منخفضة⁽⁹⁶⁾.

يبدو أنّ شيخ البحرين استجاب لطلب الحكومة البريطانية مرجحاً بذلك رأي وزارة الوقود والطاقة البريطانية، فوصلت موافقته في آب 1942م على عملية الإغلاق، شريطة إعلام شركة نفط البحرين بابكو بهذه العملية⁽⁹⁷⁾.

كانت بريطانيا قلقة على الاحتياطي النفطي للخليج، لا سيما في البحرين في ظل خوفها من استمرار حالة الحرب، لذلك أرسل السيد وليام روبرت (William Robert) المقيم السياسي في الخليج العربي برسالة إلى السيد دونالد سون جارن (Donaldson Garran) رئيس حكومة الهند

شؤون النفط في البحرين في عهد الشيخ سلمان بن حمد (1942-1961م): "دراسة في ضوء الوثائق البريطانية"

البريطانية في 27 حزيران 1946م، يطلب فيها تحديد صلاحية تقديرية للعمر الإنتاجي للحقول والآبار النفطية الموجودة في إمارة البحرين⁽⁹⁸⁾.

قدّر دونالد سون بناءً على الطلب صلاحية آبار النفط بـ 70 عاماً في حال البقاء على المعدل الحالي لاستخراج النفط. ولكن مع تجدد مطالب الشيخ بزيادة الكميات المستخرجة من النفط فإن ذلك سيؤثر على صلاحية الآبار؛ بحيث تقل صلاحيتها إلى 50 عاماً فقط⁽⁹⁹⁾.

يتضح مما سبق أن بريطانيا كانت قلقة على مصير نفط الخليج؛ بسبب اندلاع الحرب العالمية الثانية، ويتضح ذلك من خلال احتمالها حصر المنشأة النفطية هناك، ورغبتها في بناء مصنع لإنتاج وقود أوكتان (100) لتزويد أساطيلها بهذا النوع من الوقود، فضلاً عن رغبتها بخفض الإنتاج النفطي في البحرين دون إلحاق الضرر بشركة نفط البحرين بابكو؛ بسبب ظروف الحرب العالمية الثانية، في الوقت الذي كانت فيه أيضاً حريصة على الاحتياطي النفطي الخليجي؛ لخشيته من إطالة أمد الحرب.

الإيرادات النفطية في إمارة البحرين

يعتبر قطاع النفط من أهم القطاعات الإنتاجية التي وفرت إيرادات كبيرة لإمارة البحرين؛ لتطوير البلاد في جميع المجالات، ورفع مستوى المعيشة، والتوسع في المجال الصناعي والزراعي بهدف تنويع الإنتاج، والجدول الآتي يبين أهم الإيرادات النفطية للبحرين خلال الفترة 1942-1960م.

الجدول رقم (4): يبين إيرادات النفط في البحرين (1942-1961م)⁽¹⁰⁰⁾.

السنة	الإيرادات	إجمالي الإيرادات	النسبة المئوية
1942	2,600,000	4,430,000	0,59
1944	2,711,000	4,702,000	0,58
1945	2,788,000	5,504,500	0,51
1946	3,000,000	5,545,000	0,54
1951	15,339,070	25,155,717	0,61
1954	52,502,824	66,701,598	0,79
1960	51,550,000	71,025,000	0,73

يتضح من الجدول أعلاه ما يأتي:

- ظلت الإيرادات النفطية تشهد ارتفاعاً متزايداً طيلة فترة الدراسة، إذ ارتفعت مساهمته في الدخل الوطني من مبلغ (2,600,000) روبية، وبنسبة (0,59) في عام 1942م إلى مبلغ (51,550,000) روبية، وبنسبة (0,73) من الدخل البحريني في عام 1960م.

- يلاحظ في الجدول عدم ذكر نفقات على النفط؛ لأنّ من يشرف على إنتاج النفط ويبيعه كان شركة أجنبية خاصة مقابل حصة تدفع للحكومة البحرينية، ويبدو من خلال الاستعراض السابق أنّها لم تقم بذلك حتى لا تكشف عن الأرقام الحقيقية لنفقاتها التي قد تؤدي إلى اعتراض الحكومة البحرين أو زيادة مطالبها.
- وصلت إيرادات نفط الإمارة لعام 1945م إلى مبلغ (2,788,000) روبية، بالرغم من توقع بلجريف انخفاض إنتاج النفط في الإمارة خلال ذلك العام، معتمداً بهذه التوقعات على عدد براميل النفط المستخرجة، والمنتجة بالرغم من أنّها كانت توقعات غير دقيقة⁽¹⁰¹⁾.
- كان ينفق ثلث الدخل النفطي على نفقات الأسرة الحاكمة، لذلك ارتفعت الأصوات المطالبة بخفض هذه الحصة، إن طالب السيد روب بيل رئيس حكومة الهند البريطانية عام 1943م بضرورة تخفيض حصة الأسرة الحاكمة، مذكراً بمسعى سابق يعود إلى عام 1941م عندما عملت الحكومة على تخفيض مقدار حصة الأسرة الحاكمة من إيرادات النفط إلى الثمن، إلا أنّ هذا الاقتراح لم يطبق؛ بسبب امتلاك الإمارة الأموال الكافية. وبالرغم من ذلك كرّر روب بيل المطالبة نفسها في عام 1944م، وبضرورة توجيه الشيخ والأسرة الحاكمة لخفض نفقاتهم الشخصية إلى الثمن؛ بسبب ارتفاع تكاليف المعيشة⁽¹⁰²⁾.
- شكل قطاع النفط النسبة الكبرى من قيمة الإيرادات كما كان عليه الحال في العام 1946م، حيث وصلت قيمة الإيرادات النفطية إلى مبلغ (3,000,000) روبية⁽¹⁰³⁾.
- بلغ إجمالي إيرادات الإمارة لعام 1951م مبلغ (25,155,717) روبية، وكان أهم مصادرها النفط الذي بلغت إيراداته مبلغ (15,339,070) مليون روبية بنسبة (61%) من مجموع الإيرادات⁽¹⁰⁴⁾. فيما وصلت إيراداته عام 1954م إلى مبلغ (66,701,589) روبية، واستلمت الحكومة مبلغ (44,088,259) روبية من الضريبة المفروضة على النفط⁽¹⁰⁵⁾.
- بلغت الإيرادات النفطية عام 1960م مبلغ (51,550,000) روبية، اقتطع ثلثها للأسرة الحاكمة؛ التي وصلت إلى مبلغ (17,183,333) روبية، ليتبقى منه مبلغ (34,366,667) روبية⁽¹⁰⁶⁾.

إضراب عمال شركة نفط البحرين - بابكو

أثر تأسيس شركة نفط البحرين على وضع الأيدي العاملة البحرينية، فلقد كانت تنحصر الأعمال بالماضي بين حرفتي الزراعة، والغوص ذاتي الأجور المنخفضة والموسمية، ولكن مع تأسيس شركة نفط البحرين توجهت أنظار الأيدي العاملة البحرينية نحوها رغبة منها في الحصول على فرص عمل، ووظائف في الشركة؛ بسبب الامتيازات المرجوة الحصول عليها، والمتمثلة في الحصول على دخل مرتفع ومنتظم، مقارنة مع الأجور المتحققة من الحرف الأخرى⁽¹⁰⁷⁾.

اعتمدت شركة نفط البحرين في السنوات العشر الأولى في تعيين العمال فيها على وسيط محلي بحريني يقبض عمولة من العمال مقابل تشغيلهم في الشركة، وكانت تتراوح أجور العامل بين مبلغ ربع روبية وثلاث روبية في اليوم. وإذا ما قورنت هذه الأجور بأجور العمال الهنود أو الأجور التي كانت تمنحها شركات النفط الموجودة في الدول المجاورة يتبين أنها كانت منخفضة جداً⁽¹⁰⁸⁾. وعند مقارنة أجور العمال البحرينيين مع أجور العمال الهنود يظهر فرق كبير، وتحيز تجاه العمال الهنود، مما دفع العمال البحرينيين إلى المطالبة بتحسين أجورهم، وظروف عملهم، حيث تمثلت مطالبهم بالنقاط الآتية: الأجور، وساعات العمل، والتدريب⁽¹⁰⁹⁾.

تبلورت هذه المطالب الأنفة الذكر في عام 1940م برسالة أرسلها الاستاذ عبد الله الزايد صاحب "جريدة البحرين" إلى السيد برجمان (M. R. Bridgeman) مدير شركة نفط البحرين. ولكن شركة نفط البحرين لم تستجب للمطالب التي تضمنتها الرسالة، لذلك نظم العمال إضراباً في عام 1943م، حيث غادروا أعمالهم محتجين على تدني أجورهم، وأوضاع العمل السيئة، واستمر هذا الإضراب أسبوعاً كاملاً، مما أثر على عمليات الشركة الإنتاجية⁽¹¹⁰⁾.

سعت شركة نفط البحرين إلى إيقاف هذا الإضراب، من خلال إعلانها عن طرح عدد من الامتيازات للعمال البحرينيين، وإشراكهم في علاوة الحرب التي كانت مخصصة للهنود فقط، ونفذت شركة نفط البحرين مطالب رفع الأجور، ولكنها لم تلتزم بمطلب تدريب العمال، مما أدى إلى قيام الاضطرابات الصناعية في صفوف العمال عام 1948م، والتي كان الهدف منها تحسين مستوى كفاءة القوى العاملة، وطرح برنامج تدريبي رسمي للعمال، فما كان من الشركة سوى الاستجابة لهذه المطالب، واستحداث برنامج لتطوير القوى البحرانية العاملة في الشركة⁽¹¹¹⁾.

الخاتمة

توصلت هذه الدراسة إلى عدد من النتائج، وكان من أهمها ما يأتي:

- أن البحرين كانت أول إمارات الخليج العربي التي تمنح امتيازاً للتنقيب عن النفط في أراضيها في القرن العشرين، وتحديداً في عام 1923م، حيث منح الامتياز إلى شركة بابكو النفطية التي تمكنت من اكتشاف النفط في البحرين في عام 1932م، وبذلك كانت أول دولة في الخليج العربي يكتشف النفط، ويكرر على أراضيها.
- أن الحكومة البريطانية سعت إلى السيطرة على شؤون النفط واحتكاره في البحرين، والذي تمثل بالإنفراد والسيطرة عليه من قبل شركة بابكو النفطية. وأنها استغلت ظروف الحرب العالمية الثانية في فرض سيطرتها مرة أخرى، واستغلال إمكانات البحرين في تحقيق مصالحها، وعلى هذا الأساس أوقفت عمليات التنقيب، وأبدت عن رغبتها في بناء مصنع

لإنتاج وقود أوكتان (100) لتزويد أساطيلها العسكرية به، وتخفيض الإنتاج النفطي حرصاً على الاحتفاظ بالاحتياط النفطي في دول الخليج العربي إذا طال أمد الحرب.

- أظهرت حكومة البحرين قدرتها على المطالبة في تحسين شروط الامتياز النفطي لتحقيق مصالحها، والتي كان على رأسها المطالبة في عهد الشيخ سلمان بن عيسى برفع ضريبة الملكية من مبلغ (3.5) روبية إلى مبلغ (10) روبيات أسوة بدول الجوار كإيران، والسعودية، والكويت، ولقد تمكنت حكومة البحرين من الدفاع عن حقوقها بالاستناد على الأدلة والبراهين، التي تمكنت من خلالها محاجة شركة بابكو، والحصول على امتيازات، ومكاسب جديدة.
- أن مرحلة التنقيب عن النفط، وإنتاجه في البحرين كشفت عن عدم توفر الكفاءات البحرينية القادرة على العمل في قطاع النفط في النصف الأول من القرن العشرين، وكذلك المحاباة التي مارستها شركة بابكو النفطية تجاه العمال البحرينيين، مقارنة بالعمال الأجانب في الحقوق، والامتيازات.
- أبانت الدراسة أن استغلال شركات النفط للدول غير القادرة على التنقيب عنه أو إنتاجه كان ظاهرة قديمة، وكما ظهر مع دولة البحرين، وظل مستمراً إلى يومنا الحالي في العديد من دول العالم.
- توصي هذه الدراسة المؤرخين، والباحثين المهتمين بتاريخ الخليج العربي بشكل عام، وبتاريخه الاقتصادي بشكل خاص بإعداد المزيد من الدراسات والأبحاث المتخصصة في التاريخ الاقتصادي لدول الخليج العربي وإماراته، لا سيما المتعلقة بقطاع النفط الذي ما زال يشكل ركيزة أساسية في اقتصاديات تلك الدول بشكل خاص، والاقتصاد العالمي بشكل عام.

Oil Affairs in Bahrain during the Reign of Sheikh Salman bin Hamad's Era (1942-1961): "A Study in Light of British Documents"

Thabit Al-Omary and Murad Al-Qudah, *Department of History, Yarmouk University, Irbid, Jordan.*

Abstract

This research aims to shed light on oil affairs in the Emirate of Bahrain during the reign of Sheikh Salman bin Hamad Al Khalifa (1942-1961), based on British documents, where the research dealt with how oil was discovered, the reasons that led to the suspension of exploration operations from 1942 to 1945, the most important oil concessions, the modifications obtained, the establishment of new oil facilities in its wells, and finally what oil generated from the revenues of the Emirate of Bahrain.

This research concludes that the economic conditions in Bahrain were initially traditional and simple based on hunting, pearl gathering, trade and agriculture. Then the Bahraini economy turned upside down after oil was discovered, and its production increased during the reign of Sheikh Salman bin Hamad, so that the Bahraini economy turned into rentier production that depends in three quarters of it on oil, which is the sole source of the Bahraini economy. The paper shows that Bahrain benefits from its revenues in distributing it to all economic sectors and demonstrates the emergence of British Government intervention and the attempt to impose its control over all its affairs.

Keywords: Bahrain, Sheikh of Bahrain, BABCO, Oil, British government.

الهوامش

- (1) سنو، عبد الرؤوف، "اتفاقيات بريطانيا ومعاهداتها مع امارات الخليج العربية (1798-1916)", مجلة تاريخ العرب والعالم، مج:18، ع: 176، لبنان، العربية للدراسات والتوثيق، 1998، ص 1.
- (2) الشريفين، رؤوف عبد الله، "الحماية البريطانية على البحرين 1820 - 1971"، مجلة دراسات - العلوم الإنسانية والاجتماعية، مج:46، ع:3، عمان، الجامعة الأردنية، 2019، 481 وما بعد.
- (3) الشيخ سلمان بن حمد: تولى الحكم بعد وفاة الشيخ حمد بن عيسى في عام 1942، وقد عرف عنه ميله الكبير للعمل الجاد، ورغبته في إدخال عناصر الحضارة الغربية، والاستفادة منها في سبيل تطوير البلاد، حيث شهدت البحرين في عهده افتتاح العديد من المشاريع الكبيرة التي لا يزال بعضها يدل

- على الدقة والاهتمام الذي صاحب تأسيسها. ولقد توفي الشيخ في عام 1961، وتولى من بعده العرش نجله عيسى بن سلمان. الشريفين، المرجع السابق، 485
- (4) الشيخ عيسى بن علي آل خليفة: تولى عيسى الحكم بعد أن تدخلت بريطانيا في شؤون الحكم، والخلافات بين الأسرة الحاكمة، حيث عزلت الشيخ محمد بن عبد الله، ونصبت مكانه الشيخ عيسى في عام 1869م، والذي دام حكمه 63 عاماً حيث اضطر للتنازل عن العرش بناءً على أوامر المستشار السياسي البريطاني بلجريف في عام 1923، وعلى الرغم من أن هذا التنازل لم يعترف به من قبل البحرينيين الذين اعتبروا خليفة حمد مجرد نائب لحاكم، حتى وفاة الشيخ عيسى في عام 1932. الشريفين، المرجع السابق، 485
- (5) عزل الشيخ عيسى بن علي (1869-1923م) من منصبه كشيخ للبحرين؛ نتيجة ظهور الحركة الوطنية التي طالبت بتطبيق الشريعة الإسلامية، وإنهاء النفوذ البريطاني على دائرة الجمارك، ولذلك اعتبرت الحكومة البريطانية الشيخ عيسى متراجياً تجاه هذه الحركة، وطلبوا منه التنحي لابنه الشيخ حمد عام 1923م، وللمزيد من المعلومات عن عزل الشيخ عيسى، انظر: العقاد، صلاح، معالم التغيير في دول الخليج العربي، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، 1972، ص 56، 57؛ وانظر أيضاً: الشهابي، سعيد، البحرين (1920-1971) قراءة في الوثائق البريطانية، دار الكنوز الأدبية، بيروت، 1996م، ص 71، 72.
- (6) الرميحي، محمد غانم، البحرين مشكلات التغيير السياسي والاجتماعي، دار الجديد، الكويت، 1995م، ص 127.
- (7) فرانك هولمز: هو أحد الرعايا البريطانيين، وهو مهندس معادن، استطاع الحصول على الامتيازات النفطية الأولى في الخليج العربي، وللمزيد من المعلومات عن فرانك هولمز، انظر: وهيم، طالب، التنافس البريطاني الأمريكي على نفط الخليج، دار الرشيد للنشر، بغداد، 1982م، ص 59.
- (8) بلجريف، تشالز، مذكرات بلجريف، ترجمة: مهدي عبد الله، دار البلاغة، بيروت، 1991، ص 117.
- (9) الأخوان علي ومحمد تيم: هما من تجار البحرين اتصلا بالميجر فرانك هولمز وفاتحاه بالنيابة عن شيخ البحرين بحفر عدد من الآبار لحساب حكومة البحرين، وللمزيد من المعلومات عن الأخوين، انظر: الرميحي، المرجع السابق، ص 127.
- (10) الرميحي، المرجع السابق، ص 127.
- (11) I.O.R/R/15/1/664, Sheikh Isa Bin Hamad Al Khalifa to Eastern and General Syndicate Limited, 12/5/ 1923, P.42..(www.Qatar Digital Library.com)
- (12) عيسوي، شارل ومحمد بجانه، اقتصاديات البترول في الشرق الأوسط، ترجمة: أحمد فراج ومحمد علي وإبراهيم الشيخ، مؤسسة سجل العرب، القاهرة، 1966م، ص 75.
- (13) الأمم المتحدة، دولة البحرين، اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا، بيروت، 1980م، ص 205.
- (14) المرجع نفسه، ص 205.

- (15) اتفاقية الخط الأحمر: هي اتفاقية موقعه بـ21 تموز 1928م، وضعت لتنظيم منح امتيازات التنقيب في الخليج العربي، وتنص على منع أي شركة من الشركات الأربع المؤسسة لشركة نفط العراق من الحصول على امتياز التنقيب في شبه الجزيرة العربية أو أراضي الدولة العثمانية سابقاً ما عدا الكويت ومصر بشكل منفرد، وللمزيد من المعلومات عن اتفاقية الخط الأحمر، انظر: وهيم، المرجع السابق، ص62؛ وانظر أيضاً: العقاد، المرجع السابق، ص115.
- (16) عيسوي، المرجع السابق، ص75.
- (17) الأمم المتحدة، المرجع السابق، ص205.
- (18) Khalil M. Al Muraikhi, Glimpses of Bahrain From Its past, The Government Press, Bahrain, 1991, P.136.
- (19) عيسوي، المرجع السابق، ص75.
- (20) المرجع نفسه، ص115، 116.
- (21) المرجع نفسه، ص115، 116.
- (22) جبل الدخان: يقع في وسط جزيرة المنامة، وهو مستطيل الشكل حيث يبلغ ارتفاعه نحو (92،121) متراً، وللمزيد من المعلومات عن جبل الدخان، انظر: النبهاني، محمد بن خليفة بن حمد بن موسى، التحفة النبهانية في تاريخ الجزيرة العربية، المكتبة الوطنية، البحرين، 1999م، ص27.
- (23) قاسم، جمال زكريا، الخليج العربي دراسة لتاريخه المعاصر 1945 - 1971م، دار البحوث العلمية، الكويت، 1978م، ص446.
- (24) المرجع نفسه، ص446.
- (25) فيليبي، هاري سانت، مغامرات النفط العربي، ترجمة: عوض البادي، مكتبة العبيكان، الرياض، 2001م، ص218.
- (26) المصدر نفسه، ص219.
- (27) قاسم، المرجع السابق، ص445.
- (28) أرامكو: هي شركة ستاندرد أويل أوف كومباني أوف كاليفورنيا، التي حصلت على امتياز التنقيب عن النفط في السعودية عام 1939م، وفي عام 1944م أعيد تسميتها باسم الشركة العربية الأمريكية للنفط (أرامكو). وفي نهاية الأربعينيات من القرن العشرين وقّعت عدداً من الاتفاقيات أسفر عنها حصول شركة ستاندارد أويل أوف نيو جيرسي (Standard Oil of New Jersey) على 30% من أسهم شركة أرامكو، وشركة سوكوني - فاكيوم (Socony Vacuum) على 10% من الأسهم، وللمزيد من المعلومات عن شركة أرامكو، انظر: عيسوي، المرجع السابق، ص78-79.

- (29) مدينة الدمام: هي إحدى مدن المملكة العربية السعودية، تقع شرق المملكة، وتشرف على ساحل الخليج العربي، وللمزيد من المعلومات عن مدينة الدمام، انظر: شاكر، محمود، موسوعة تاريخ الخليج العربي، ج2، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، 2005م، ص 111، 112.
- (30) بلجريف، المصدر السابق، ص131، 132.
- (31) رأس تنورة: هي مدينة تقع في المنطقة الشرقية من المملكة العربية السعودية، وكانت تعرف باسم رحمية، وللمزيد من المعلومات عن رأس تنورة، انظر: الهارون، جلال بن خالد "ميناء رأس تنورة"، مجلة الواحة، ع:54، مجلة الواحة، السعودية، د. ن، 2011م، ص3.
- (32) فيليبي، المصدر السابق، ص219.
- (33) بلجريف، المصدر السابق، ص130.
- (34) Arabian Gulf Oil Concessions, edited by Anita Burdett, Vol.:2, England, Redwood Ltd,1989, L/P.&S/3855, letter from Ministry of Fuel and power to New York,15/8/1942, P.884. A.G.O.C.ب : وسيشار إليه لاحقاً
- (35) A.G.O.C., L/P.&S/3855, letter from Ministry of Fuel and power to New York,15/8/1942, P.P 884,885.
- (36) A.G.O.C.,Vol.:2, L/P.&S/3855, letter from Ministry of Fuel and power to the India Office, 31/12/1942,P. 886.
- (37) Ibid., P. P.887.
- (38) A.G.O.C., Vol.:2, L/P.&S/3855, letter from Political Agent in Bahrain to Representative the Bahrain petroleum Company, 14/3/1943, P.891.
- (39) A.G.O.C., Vol.:2, L/P.&S/3855, letter from Political Agent in Bahrain to Representative the Bahrain petroleum Company, 14/3/1943, P.892.
- (40) A.G.O.C., Vol.:2, L/P.&S/3855, letter from Ministry of Fuel and Power to Representative the Bahrain Petroleum Company, 30/6/1943, P.889.
- (41) اكتشاف النفط في منطقة الشرق الأوسط عام 1909م، حيث منحت إيران أول امتياز نفطي للشركات الأجنبية، ثم تليها إمارة البحرين، وللمزيد من المعلومات عن عقود الامتياز، انظر: عطار، طلال محمد، قصة اكتشاف النفط في المملكة العربية السعودية، مكتبة الملك فهد الوطنية، الرياض، 2002م، ص12.
- (42) عيسوي، المرجع السابق، ص75، 76.
- (43) الجرف القاري: أطلق علماء الجغرافيا اسم الجرف القاري على النطاق الضحل من البحر أو المحيط القريب من الكتلة القارية (اليابسة)، وللمزيد من المعلومات عن الجرف القاري، انظر: الديربي، عبد العال، الحماية الدولية للبيئة وآليات فض منازعاتها، المركز القومي للإصدارات القانونية، القاهرة، 2016م، ص305.
- (44) الرميحي، المرجع السابق، ص132.

(45) المرجع نفسه، ص132.

(46) تشارلز بلجريف: هو أول مستشار بريطاني في البحرين عين عام 1926م في دائرة مستشارية لحكومة البحرين، وباشرة عمله كمستشار مالي وسياسي وعسكري وقضائي، وتركزت السلطة في يده فأصبح قائداً للشرطة ورئيساً للقضاة ومشرفاً عاماً على الصحة والتعليم والأشغال العامة والأراضي والجمارك والبلديات، واستمر في عمله لمدة 30 عاماً، حتى تم إعفاؤه من منصبه عام 1956م، وللمزيد من المعلومات عن بلجريف، انظر: عريبي، صلاح، دراسات في نشأة وتطور الغرف التجارية العربية، دار ومكتبة الحامد للنشر والتوزيع، عمان، 2011م، ص201.

(47) Records of Bahrain, edited by Anita Burdett, Vol.:6, England, Rowe Ltd,1993, FO1016/21, letter from Adviser Government of Bahrain to Bahrain Petroleum Company,20/12/1949, P.114. R.B. وسيشار إليه لاحقاً ب: R.B.

(48) Ibid.,P.P114-116.

(49) R.B., Vol.:6, FO 1016/21, letter from Adviser Government of Bahrain to Political Agent in Bahrain, 26/12/1949, P.117.

(50) R.B., Vol.:6, FO 1016/21, letter from Adviser Government of Bahrain to Political Agent in Bahrain, 26/12/1949, P.P117.

(51) R.B., Vol.:6, FO 1016/21, letter from Adviser Government of Bahrain to Political Agent in Bahrain, 26/12/1949,P.118.

(52) Ibid., P.118.

(53) Ibid., P.119.

(54) R.B., Vol.:6, FO 1016/21, letter from Adviser Government of Bahrain to Political Agent in Bahrain, 26/12/1949, P.120.

(55) Ibid., P.120.

(56) R.B., Vol.:6, FO 1016/21, letter from Bahrain petroleum Company to Sheikh Salman Bin Hamad Al Khalifah, 2/3/1950, P.P121,122.

(57) R.B., Vol.:7, FO 1016/64, letter from Government of Bahrain to British Foreign Office, 8/6/1951, P.615.

(58) الرميحي، المرجع السابق، ص130.

(59) عيسوي، المرجع السابق، ص80.

(60) سكينر: هو إدوارد سكينر وهو مدير لشركة بابكو واستمر في منصبه حتى وفاته، وللمزيد من المعلومات عن سكينر، انظر: بلجريف، المصدر السابق، ص123.

(61) R.B., Vol.:7, FO 1016/64, letter from Government of Bahrain to British Foreign Office, 8/6/1951, P.616.

(62) R.B., Vol.:7, FO 371/98428, letter from the Adviser the Government of Bahrain to Bahrain Petroleum Company, 6/4/1952, P.620.

(63) Ibid., P.620.

- (64) عيسوي، المرجع السابق، ص377.
- (65) يتم احتساب أرباح الشركة من براميل النفط المستخرجة من خلال فرق السعر بين تكلفة إنتاجها وبيعها، بحيث وصلت أرباح الشركة من بيع النفط الخام بـ (41) روبية لكل طن، أما النفط المستورد فكون الشركة تحقق أرباحاً كبيرة منه؛ وبسبب زيادة الكميات المستوردة منه، كان لا بدّ للشركة أن تدفع مبالغ مالية لإمارة البحرين عن النفط المستورد، انظر: R.B., Vol.:7, FO 371/98428, letter from the Adviser of the Government of Bahrain to Bahrain Petroleum Company, 6/4/1952, P.621.
- (66) R.B., Vol.:7, FO 371/98428, letter from the Adviser of the Government of Bahrain to Bahrain Petroleum Company, 6/4/1952, P.621,622.
- (67) Ibid., P.623.
- (68) وصلت الطاقة التشغيلية لمصفاة النفط من عمليات التكرير إلى (65,000) برميل يوميا عام 1945م، ثم ارتفعت إلى (186,500) برميل يوميا عام 1959م، معتمده بشكل كبير على النفط المستورد، خاصة من المملكة العربية السعودية من خلال خطين تحت البحر ويقطر (12) بوصة؛ نظراً لقلة الكميات المستخرجة من البحرين، انظر: R.B., Vol.:7, FO 371/98428, letter from the Adviser the Government of Bahrain to Political Agent in Bahrain, 21/5/1952, P.P 627.-624
- (69) R.B., Vol.:7, FO 371/98428, letter from the Adviser of the Government of Bahrain to Political Agent in Bahrain, 21/5/1952, P.627.
- (70) Ibid., P.628.
- (71) Ibid., P.629.
- (72) R.B., Vol.:7, FO 371/98428, letter from the Adviser of the Government of Bahrain to Political Agent in Bahrain, 21/5/1952,P.631.
- (73) R.B., Vol.:7, FO 371/98428, report from Bahrain Petroleum Company to Sheikh Salman Bin Hamad Al Khalifah,18/3/1952,P.635.
- (74) Ibid., P.635.
- (75) R.B., Vol.:7, FO1016/187, letter from Political Agent in Bahrain to British Government, 16/10/1952, P.P 636,637.
- (76) Ibid., P.638.
- (77) R.B., Vol.:7, FO1016/183, letter from Bahrain Petroleum Company to Sheikh Salman Bin Hamad Al Khalifah, 8/12/1952, P.640.
- (78) الرميحي، المرجع السابق، ص134.
- (79) R.B., Vol.:7, FO 371/109899, letter from Bahrain Petroleum Company to Sheikh Salman Bin Hamad Al Khalifah,31/12/1953, P.P658,659.
- (80) R.B., Vol.:7, FO 371/ 114714, letter from Political Resident in Bahrain to Bahrain Petroleum Company, 22/2/1955, P.664.
- (81) Ibid., P.P664-669.

- (82) واجهت المملكة العربية السعودية في عام 1957م أزمة اقتصادية، حيث بلغت ديونها 120 مليون دولار، بسبب انخفاض أسعار النفط في أوروبا، وتدفق العمال الوافدون من الخارج، وللمزيد من المعلومات عن الأزمة الاقتصادية، انظر، الزبيدي، مفيد، موسوعة تاريخ المملكة العربية السعودية، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، 2004م، ص259.
- (83) R.B., Vol.:7, FO 371/120648, telegram from Bahrain to British Foreign Office, 6/11/1956, P.678.
- (84) R.B., Vol.:7, FO 371/149081, letter from Sheikh Salman Bin Hamad Al Khalifah of Bahrain to the of Chief Local Representative Bahrain Petroleum Company, 22/12/1959, P.680.
- (85) The Gcc States National Development, edited by Anita Burdett, Vol.:6, England, Antony Rowe Ltd, 1994, R/15/2/661, Proclamation Political Resident in Bahrain, 18/9/1939, P.14. G.S.N.D.: وسيشار إليه لاحقاً بـ.
- (86) الزلاق: قرية تقع على الساحل الغربي للبحرين، وللمزيد من المعلومات عن هذه القرية، انظر: جون جوردون لوريمر، دليل الخليج القسم الجغرافي، ج1، ترجمة: حكومة قطر، مطابع علي بن علي، الدوحة، د. ت، ص289.
- (87) G.S.N.D., Vol.:6, R/15/2/661, meeting between members of the Bahrain Petroleum Company and the Tenth Division of the British army, 28/4/1942, P.16.
- (88) G.S.N.D., Vol.:6, WO/201/1370, memorandum on the Capacity and Potentialities of the Bahrain Petroleum Company, 20/8/1942, P.60.
- (89) G.S.N.D., Vol.:6, WO/201/1370, memorandum on the Capacity and Potentialities of the Bahrain Petroleum Company, 20/8/1942, P.60.
- (90) العوالي: مدينة تقع في جنوب البحرين وانشأتها شركة نفط البحرين بابكو في عام 1934م، وللمزيد من المعلومات عن هذه المدينة، انظر: عبيدي، خضر نعمان، البحرين من إمارات الخليج العربي، مطبعة المعارف، بغداد، 1969م، ص140.
- (91) G.S.N.D., Vol.:6, WO/201/1370, memorandum on the Capacity and Potentialities of the Bahrain Petroleum Company, 20/8/1942, P.60.
- (92) G.S.N.D., Vol.:6, WO/201/1370, note from on Bahrain Petroleum Company, 8/12/1942, P.64.
- (93) G.S.N.D., Vol.:6, WO/201/1370, note from on Bahrain Petroleum Company, 8/12/1942, P.64.
- (94) A.G.O.C., Vol.:2, L/P&S/3855, telegram from Ministry of Fuel and Power to New York, 15/8/1942, P.883.
- (95) Ibid., P.883.
- (96) A.G.O.C., Vol.:2, L/P.&S/3855, telegram from Ministry of Fuel and Power to New York, 15/8/1942, P.884.
- (97) Ibid., P.884.

(98) A.G.O.C., Vol.:2, L/P.&S/3855, letter from Political Resident in the Arabian Gulf, Bahrain to India Office, 27/6/1946, P.895.

(97) Ibid., P.895.

(100) R.B., Vol.:6, انظر: جدول الميزانية البحرينية، انظر: R/15/1/335, letter from Political Resident in the Arabian Gulf to India Office, 1/6/1943, P.P177-178; R.B., Vol.:6, FO 371/68881, letter from Political Agent in Bahrain to the Political Resident in the Arabian Gulf, 23/3/1944, P.P190-199; R.B., VOL.:6,FO371/68881,note from Adviser of the Bahrain Government, 21/3/1945, P.P213,214; R.B., Vol.:6, FO 371/68881, letter from Adviser of the Government of Bahrain to Political Agent in Bahrain,7/3/1946,P.P226,231; R.B., Vol.:7, FO 371/98402, letter from Adviser of the Bahrain Government to Political Agent in Bahrain,31/12/1951,P.P685-691; R.B., Vol.:7, FO 1016/445, letter from Adviser of the Bahrain Government to Political Agent in Bahrain, 8/5/1955,P.P699-701 and R.B., Vol.:7, FO 371/149008, letter from Political Residency in the Arabian Gulf to Advisor of the Government of Bahrain and to Political Agent in Bahrain, 10/2/1960, P.702.

(101) R.B., VOL.:6, FO 371/68881, note from Adviser of the Bahrain Government, 21/3/1945, P.214.

(102) R.B., Vol.:6, FO 371/68881, report from India Office to Political Resident in the Arabian Gulf, 21/12/1944, P.209.

(103) R.B., Vol.:6, FO 371/68881, letter from Adviser of the Government of Bahrain to Political Agent in Bahrain, 7/3/1946, P.227.

(104) R.B., Vol.:7, FO 371/98402, letter from Adviser of the Bahrain Government to Political Agent in Bahrain, 31/12/1951, P.688.

(105) R.B., Vol.:7, FO 1016/445, letter from Adviser of the Bahrain Government to Political Agent in Bahrain, 8/5/1955, P.699.

(106) R.B., Vol.:7, FO 371/149008, letter from Political Residency in the Arabian Gulf to Advisor to the Government in Bahrain and to Political Agent in Bahrain, 10/2/1960, P.702.

(107) الرميحي، المرجع السابق، ص146.

(108) المرجع نفسه، ص148.

(109) المرجع نفسه، ص 148.

(110) المرجع نفسه، ص 150.

(111) المرجع نفسه، ص 150-161.

قائمة المصادر والمراجع

المصادر الأجنبية

الوثائق البريطانية المنشورة

1. Arabian Gulf Oil Concessions 1911-1953, edited by Anita Burdett, 2 Vol., England, Redwood Ltd, 1989.
2. Records of Bahrain 1942-1960, edited by Anita Burdett, 8 Vol., England, Rowe Ltd, 1993.
3. The Gcc States National Development 1920-1960, edited by Anita Burdett, 9 Vol., England, Antony Rowe Ltd, 1994.

المصادر العربية والمعربة

- الباكر، عبد الرحمن، (1967)، من البحرين إلى المنفى سانت هيلانة، بيروت، مطابع بيلوس.
- بلجريف، تشارلز، (1991)، مذكرات بلجريف، ترجمة: مهدي عبد الله، بيروت، دار البلاغة.
- الشهابي، سعيد، البحرين (1920-1971)، (1996)، قراءة في الوثائق البريطانية، بيروت، دار الكنوز الأدبية.
- عيدي، خضر نعمان، (1969)، البحرين من إمارات الخليج العربي، بغداد، مطبعة المعارف.
- فيلبي، هاري سانت، (2001)، مغامرات النفط العربي، ترجمة: عوض البادي، الرياض، مكتبة العبيكان.
- كرستجي، سي. أم، (1989)، أرض النخيل، ترجمة: منذر الخور، البحرين، مطبعة بانوراما الخليج.
- لوريمر، جوردون جون، (د.ت)، دليل الخليج القسم الجغرافي، 7ج، الدوحة، مطابع علي بن علي.
- النبهاني، محمد بن خليفة بن حمد بن موسى، (1999)، التحفة النبهاية في تاريخ الجزيرة العربية، البحرين، المكتبة الوطنية.

المراجع العربية والمعرّبة

- الأمم المتحدة، (1980)، دولة البحرين، بيروت، اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا.
- الديريبي، عبد العال، (2016)، الحماية الدولية للبيئة وآليات فض منازعاتها، القاهرة، المركز القومي للإصدارات القانونية.
- الرميحي، محمد غانم، (1995)، البحرين مشكلات التغيير السياسي والاجتماعي، الكويت، دار الجديد.
- الزبيدي، مفيد، (2004)، موسوعة تاريخ المملكة العربية السعودية، عمان، دار أسامة للنشر والتوزيع.
- شاكرا، محمود، (2005)، موسوعة تاريخ الخليج العربي، 2ج، عمان، دار أسامة للنشر والتوزيع.
- عريبي، صلاح، (2011)، دراسات في نشأة وتطور الغرف التجارية العربية، عمان، دار ومكتبة الحامد للنشر والتوزيع.
- عطار، طلال محمد، (2002)، قصة اكتشاف النفط في المملكة العربية السعودية، الرياض، مكتبة الملك فهد الوطنية.
- العقاد، صلاح، (1972)، معالم التغيير في دول الخليج العربي، القاهرة، معهد البحوث والدراسات العربية.
- عيسوي، شارل، ومحمد بجانة، (1966)، اقتصاديات البترول في الشرق الأوسط، ترجمة: أحمد فراج، محمد علي، إبراهيم الشيخ، القاهرة، مؤسسة سجل العرب.
- قاسم، جمال زكريا، (1978)، الخليج العربي دراسة لتاريخه المعاصر 1945 - 1971م، الكويت، دار البحوث العلمية.
- وهيم، طالب، (1982)، التنافس البريطاني الأمريكي على نفط الخليج، العراق، دار الرشيد للنشر.

شؤون النفط في البحرين في عهد الشيخ سلمان بن حمد (1942-1961م): "دراسة في ضوء الوثائق البريطانية"

المراجع الأجنبية

AlMuraikhi, Khalil M. (1991). *Glimpses of Bahrain from Its Past*, Bahrain, The Government Press.

الأبحاث

سنو، عبد الرؤوف، (1998)، "اتفاقات بريطانيا ومعاهداتها مع امارات الخليج العربية (1798-1916)", مجلة تاريخ العرب والعالم، مج:18، ع: 176، لبنان، العربية للدراسات والتوثيق.

الشريفين، رؤوف، (2019)، "الحماية البريطانية على البحرين 1820 - 1971"، مجلة دراسات- العلوم الإنسانية والاجتماعية، مج: 46، ع:3، عمان، الجامعة الاردنية، الهارون، جلال بن خالد، (2011)، "ميناء رأس تنورة"، مجلة الواحة، ع:54، السعودية، د. ن.